



## نحى ربيع الله ملك المملكة المغربية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٧/٣٠ ،  
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ  
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦

## قانون تنظيم المدن والقرى والابنية

### اسم القانون

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لعام ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

### تفسير الاصطلاحات

المادة ٢ - يكون للكليات والمباريات التالية المعاني التي تلي كل منها والمخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

- ١ - يراد بلفظة ( الارتداد ) القسحة التي تنصل بين البناية وحد قطعة الأرض القائمة عليها البناية او  
التي ستقام عليها البناية او خط الطريق الملاصق لقطعة الأرض ؛
- ٢ - وتعني كلمة ( أرض ) اي حقل او ملك او اموال غير منقولة ويشمل ذلك ( البناء ) او ( البناية )  
كما عرفتها الفقرة ( ١٢ ) من هذه المادة ، ولها يتعلق باستملاك الأراضي بموجب الفصل التاسع  
من هذا القانون تشمل كلمة ( أرض ) اي استغلال للأراضي او استغلال لمنافعها والحقوق المرتبطة بها ؛
- ٣ - وتعني عبارة الاستعمال المخالف ( بالنسبة لأي أرض او بناء ) استعمال تلك الأرض او ذلك البناء  
لغاية غير الغاية التي رخص الاستعمال لها بالاستناد الى أي مخطط اعمار مقرر او أي نظام او امر  
او اشعار وضع او اعتبر أنه وضع موضع التنفيذ بموجب هذا القانون او أي قانون سابق مما ينطبق  
او يؤثر على تلك الأراضي او ذلك البناء او خلافا لأي رخصة صدرت او اعتبرت انها صدرت  
بموجب هذا القانون او أي قانون سابق ؛
- ٤ - وتشمل كلمة ( الاشغال الهندسية ) ايجاد وتخطيط وانشاء طرق فرعية توصل بالطرق الاساسية  
وتشمل تخطيط وانشاء الطرق الفرعية والاتفاق .
- ٥ - وتعني عبارة ( اصحاب الامتياز القانونيين ) الاشخاص الممولون ، بموجب أي قانون بانشاء السكك  
الحديدية والمحطات الكهربائية وخلافها وخطوط النقل البرية والبحرية والمائية والموانئ والارصفة  
واجواض السفن والقنارات او أي مصلحة عامة لتزويد الكهرباء والغاز والوقود المائية كان لبناء  
تجهيزات جديدة لهذه الامتياز القانوني ) نفس المعنى .

٦ - وتعني كلمة ( اعمار ) ذات المعنى المخصص لها في المادة ( ٣٤ ) فقرة ( ٤ ) من هذا القانون  
وتشمل التحسين والتطوير .

٧ - وتعني كلمة ( اقامة ) او تشييد او اشغال بناء بالنسبة للابنية اقامة الابنية واجراء تغييرات فيها  
وعليها وتشمل كذلك توسيعها واعادة انشائها .

٨ - وتعني كلمة ( اقليم ) منطقة ذات حدود جغرافية طبيعية او طوبوغرافية طبيعية و / او تخضع  
لمشروع اعماري اقتصادي مشترك وذات مشاكل مماثلة في الاسكان والتحضير والتصنيع والرى  
والقوى الكهربائية وغير ذلك من الامور كما تشمل المناطق القروية ذات برنامج محدد لاصلاح الريفي .

٩ - وتعني عبارة امر المحافظة على الاشجار ( المعنى المخصص لها في المادة ( ٤٠ ) من هذا القانون .

١٠ - وتشمل كلمة ( بلدية ) مجلس البلدية او مجلس الامانة او المجلس القروي )

١١ - وتعني عبارة ( البناء المخالف ) لأي مخطط اعمار مقرر او مصدق او لأي نظام او تعليمات او امر  
او اشعار وضع او اعتبر أنه وضع موضع التنفيذ او أي بناء يتأثر من هذه المخالفة بمقتضى هذا  
القانون وتشمل كذلك البناء المخالف لارخصة الصادرة لانشائه بوجه مشروع .

١٢ - وتشمل كلمة ( بناية ) او ( بناء ) أي انشاء سواء كان من الحجر او الخرسانة او الطين او الخشب  
او الخشب او اية مادة اخرى لاغراض البناء وتشمل الحفريات والاساسات والجدران والسقوف  
والمدائن والفرنشات والمقرنصات ( الكورنيش ) او أي بروز او أي قسم من البناء او أي شيء لاصق به  
واي حائط او سد ترابي او سور او سياج او أي انشاء آخر يحدد او يحيط اية أرض واسعة ويؤثر ماء .

١٣ - وتشمل كلمة ( تجمعات ) التجمعات ( المصالحات والواجبات

١٤ - وتعني كلمة ( التقسيم ) بالنسبة لأي أرض ذات ملكية موحدة ما عدا الابنية القائمة عليها هو  
تقسيمها ( الأرض ) أي قطعتين او أكثر سواء كان التقسيم بسبب النقل او الافراز او البيع  
او الهبة او الارث او التأجير او لأي غرض آخر .

١٥ - وتعني عبارة ( خط البناء ) بالنسبة لأي طريق الخط الذي لا يجوز ان تتجاوزه اية دار او بناية .

١٦ - وتعني عبارة ( خط الطريق ) الخط الذي يبين حد الطريق من الجانبين .

١٧ - وتعني كلمة ( دائرة ) دائرة تنظيم المدن والقرى المركزية المولدة وفقا للمادة ( ٧ ) من هذا القانون .

١٨ - وتعني عبارة ( الدعاية والاعلان ) اية كلمة او حرف او نموذج او اشارة او لوحة اعلانات او اعلان  
او اداة او اشعار سواء كان مضاء ام لا ويقصد بها الدعاية او النشر او التوجيه كما تشمل ايضا اية  
حواجز خشبية مؤقتة او اسوار او اية انشاءات اخرى مماثلة تستعمل او قد تستعمل لاغراض  
عرض مواد دعائية .

١٩ - وتشمل كلمة ( زراعة ) او ( زراعي ) الحدائق وبساتين الفاكهة ومشاتل تنمية الحبوب ومزارع  
تربية وتحسين المواشي وای حيوان يحفظ به من اجل انتاج المواد الغذائية او الصوف او الجلود  
او الفراء او من اجل استعماله في فلاحه الأرض والمستنبتات او استعمال الأرض لتنمية الاعشاب  
والمراعي والمستنبتات والمشاتل ويشمل ذلك استعمال الأرض للتربية عندما يكون ذلك الاستعمال  
ضروريا من اجل الاعمال الزراعية الاخرى في تلك الأراضي .

هكذا من الأعمال

٢٠- وتعني كلمة ( سلطة الطرق ) وزارة الاشغال العامة خارج حدود البلديات ، والمجالس القروية وتعني كذلك المجالس البلدية والمجالس القروية داخل حدودها .

٢١- وتعني كلمة ( الطريق ) أي طريق أو شارع أو زقاق أو بحر أو درب أو معبر أو طريق عربات أو ممشى أو ساحة أو ميدان أو جسر مخصوصا كان أم عموما مطروقا أم غير مطروق موجودا أو مقترحا انشاؤه بمقتضى أي مشروع أو مخطط اعمار وتشمل كافة المبادئ والافنية والاخاديد ومجاري مياه المطر والعبارات والارصفة الجانبية وجزر السلامة والدورات والميادين والساحات والاشجار والجمال الكائنة على جانب الطريق والحيطان الرامية والاسبجة والحواجز والدرازينات وشارات المرور .

٢٢- وتعني عبارة عملية اعادة توزيع السكان والصناعات . فيما يتعلق بالمنطقة البيئية التنظيم و / او ذات تنظيم قديم بال نقل مثل هذه المناطق الى مناطق اخرى مناسبة سواء كان ذلك في المناطق المعمورة حاليا او في مناطق جديدة تخطط وتعمر كضواحي سكنية او مناطق صناعية كينها تكون الحال بما في ذلك انشاء المرافق العامة واماكن المباداة والمنزلات وغير ذلك من الخدمات وتوفير الاماكن اللازمة للاشخاص والمهن المختلفة الموجودة او التي تقطن تلك المنطقة او تعمل بها والتي يتعارض وجودها مع حسن تنظيم واعمار تلك المنطقة .

٢٣- وتعني عبارة لجنة تنظيم المدن اللوائية لجنة تنظيم المدن المؤلفة في كل لواء وفقا للمادة ( ٨ ) من هذا القانون .

٢٤- وتعني عبارة لجنة تنظيم المدن المحلية « اللجنة المؤلفة وفقا للمادة ( ٩ ) من هذا القانون وتشمل القرى .

٢٥- وتعني عبارة « لجنة تنظيم المدن المشتركة » لجنة تنظيم المدن المؤلفة وفقا للمادة ( ١٠ ) من هذا القانون .

٢٦- وتعني كلمة « المالك » فيما يتعلق بأية بناءة او ارض مالكةا المسجل او ملكها المعروف او أي شريك في ملكيتها او متسولي الوقف أو المستأجر بمقتضى عقد إيجار مسجل في دائرة تسجيل الاراضي وإذا كان المالك غالبا أو تعدلت معرفته أو معرفة مكانه فعندها يعتبر المالك الشخص الذي يتقاضى بدل إيجار أو إيراد أو ريع البناءة أو الأرض أو الذي يتقاضى بدل إيجارها أو إيرادها فيما لو كانت مؤجرة مقابل بدل الإيجار وتشكل أيضا أي شخص يدفع الضرائب والمواليد عن تلك البناءة أو الأرض سواء كان ذلك لحسابه الخاص أم بصفته وكيلًا أم أمينًا لأي شخص آخر ، وإذا حدث بعد إرسال لجنة التنظيم للرائية تكليفًا خطيًا للسكان أن تخلف عن إعطاء اسم وعنوان المالك فتشمل كلمة « المالك » عندئذ ذلك السكان وتشمل أيضا الشخص الذي يحمل رخصة بناء أو أية رخصة أخرى صادرة بمقتضى هذا القانون بشأن البناءة أو الأرض ، وإذا كان حامل الرخصة غير موجود أو تعدل المور عليه تشمل لفظة « المالك » المهندس المعماري والبناء والمقاول وكافة الأشخاص وكلائهم الذين قاموا بالبناء البناءة المذكورة أو بتفديد العملية التي صدرت الرخصة بها أو التي من مقتضى الحصول على رخصة بها ، أو الأشخاص المسؤولين عن ذلك ولكنها لا تشمل أي حامل يعمل لدى ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص .

٢٧- وتشمل كلمة « المحافظ » المتصرف .

٢٨- وتعني كلمة « المجلس » المجلس التنظيمي الاعلى المؤلف وفقا للمادة ( ١٥ ) من هذا القانون .

٢٩- وتعني عبارة « مخطط التنظيم الاقليمي » المعنى المخصص لها في المادة ( ١٥ ) من هذا القانون .

٣٠- وتعني عبارة « مخطط التنظيم المقرر » أي مخطط تنظيم وضع أو يوضع موضع التنفيذ وفقا لاحكام هذا القانون أو بمقتضى أي قانون اخر الغاء هذا القانون .

٣١- وتعني عبارة « مخطط التنظيم المبكسل » المعنى المخصص لها في المادة ( ١٩ ) من هذا القانون .

٣٢- وتعني عبارة « مخطط التنظيم التفصيلي » المعنى المخصص لها في المادة ( ٢٣ ) من هذا القانون .

٣٣- وتعني كلمة « المدير » مدير دائرة تنظيم المدن والقرى المركزية .

٣٤- وتشمل عبارة « مشروع الاعمار » مشروع البناء أو الاشغال الهندسية التي يقام بها تنفيذًا لمخطط تنظيم .

٣٥- وتعني عوائد التنظيم العامة . - انتاب مكتب التخطيط لدى اللجنة المحلية عن جميع النفقات والمساريف الواردة في الفقرة الثالثة من المادة ( ٥٢ ) من هذا القانون .

٣٦- وتعني عوائد التنظيم الخاصة . النفقات التي تتحملها اللجنة الرائية أو المحلية في تنفيذ التخطيط الواردة في الفقرة الثالثة والرابعة من المادة ( ٥٢ ) من هذا القانون .

٣٧- وتشمل عبارة انشاء الطريق . كلفة الاعمال الترابية والتسوية والرصفة والتعبيد بالاسفلت او الخرسانة والجسور والعبارات والجدران الاستنادية والارصفة وتوسيع الطرق وتحسينها وما يشمل ذلك من اعادة انشاء الارصفة وزراعة الاشجار وانارة الشوارع وانشاء المقاعد على جوانب الطرق وتنظيف واجهات الابنية والاسطوح واية امور اخرى لتحسين وتجميل المدن .

٣٨- وتشمل كلمة « المادان » كافة المعادن والمواد بما فيها الزيوت المعدنية الموجودة في باطن الارض او على سطحها .

٣٩- وتعني كلمة « المنطقة » اية منطقة اشير اليها على أي مخطط تنظيم بالوان او اشارات مميزة او كليها بقصد تعريف نوع الاستعمال للارض والابنية في تلك المنطقة كما هو مبين في التعليمات الخاصة الملحق بمخطط الاعمار .

٤٠- وتعني عبارة « منطقة تنظيم » اية منطقة حددت او شكلت او اعتبرت انها حددت او شكلت كنطقة تنظيم بمقتضى احكام اي تشريع سابق او التي تحدت او تشكلت بأمر صادر عن الوزير بقرار من مجلس التنظيم الاعلى ينشر في الجريدة الرسمية بمقتضى احكام الفصل الثاني من هذا القانون .

٤١- وتعني عبارة « منطقة التنظيم الاقليمية » المنطقة التي يعنها الوزير في الجريدة الرسمية كنطقة تنظيم لمنطقة اعمار اقليمي .

٤٢- وتعني عبارة « لطاق الارض الخلاء المقيدة » مساحة من الارض يمنع الاعمار والبناء عليها بصفة دائمة ، ومصنفة بهذا الوجه بمقتضى مخطط تنظيم مقرر ، والتي تحيط كليا او جزئيا بمنطقة المدينة .

٤٣- وتعني كلمة « الوزير » رئيس الوزراء بالنسبة لامانة العاصمة ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالنسبة لامانة القدس وبالي بلديات .

## الفصل الاول سلطات تنظيم المدن وتشكيلاتها

### واجبات الوزير

المادة ٤ - يكون من واجبات الوزير تأمين سير الأمور التالية في كافة أنحاء المملكة .

- أ - تسويق استعمال تنظيم جميع الأراضي في المملكة لاحسن وجه من وجوه المصلحة العامة .
- ب - ان يكون استعمال تنظيم جميع الأراضي متسجماً مع خطط التنظيم الاقتصادي والحكومي .
- ج - ان يكون تنظيم كافة المدن والقرى متسجماً مع سياسة الحكومة الاجتماعية والتطور في المجتمع والتوسع فيه .
- د - مراقبة لجنة تنظيم المدن المحلية والرواية ولجان تنظيم المدن المشتركة وتوجيهها وتقديم النصيحة لها والتأكد من أن أعمالها وقراراتها متفقة مع القانون .
- هـ - اعلان مناطق تنظيم المدن والقرى وتوسيعها والتأثير بها بصورة من مجلس التنظيم الاعلى .

### مجلس التنظيم الاعلى

المادة ٥ - ١ - يشكل مجلس التنظيم الاعلى على النحو التالي :-

- أ - الوزير ويكون رئيساً للمجلس .
- ب - امين العاصمة ممثلاً عن البلديات .
- ج - وكيل وزارة الاشغال العامة .
- د - الامين العام لمجلس الاعمار الاردني .
- هـ - مدير مؤسسة الاسكان .
- و - مدير تنظيم المدن والقرى .
- ز - رئيس البلديات العامة .
- ح - لقيب المهندسين .
- ط - وكيل وزارة الصحة .

٢ - يؤلف النصاب القانوني لهذا المجلس من خمسة اعضاء واذا تساوت الاصوات فيكون للرئيس صوت ثان او صوت مرجع .

٣ - يتولى الاعضاء انتخاب احدهم ليتولى رئاسة المجلس في حالة غياب الرئيس .

### سلطة مجلس التنظيم الاعلى

المادة ٦ - يكون من واجبات مجلس التنظيم الاعلى :-

- أ - اعلان مناطق تنظيم المدن وتوسيعها وتعديلها .
- ب - اقرار خطط التنظيم الاقليمية وخطط التنظيم الهيكلية .
- ج - اصدار الامر بالغاء او تعديل اية رخصة صدرت بمقتضى هذا القانون اذا تبين له انها قد صدرت بمسئولية من جهة غير مختصة .
- د - اقرار خطط الاعمار والانظمة والادوار والتعليقات .

د - اصدار الامر بالغاء او تعديل اية رخصة صدرت لتعمير ارض الى المدى الذي يراه مناسباً وذلك في الحالات التالية :-

- ١ - في الحالة التي يتعلق الترخيص بعملية انشاء الابنية او اية عمليات اخرى على ان يكون ذلك قبل الانتهاء من هذه العمليات .
- ٢ - في الحالة التي يتعلق الترخيص بتغيير استعمال الارض شريطة ان لا يؤثر هذا الالغاء او التعديل على عملية انشاء البناء او اية عملية اخرى تأثيراً جدياً .
- و يشترط انه اذا التى او عدل أي ترخيص لتعمير ارض بأمر صدر بمقتضى هذه المادة فحينئذ ولدى تقديم طلب الى الوزير خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغه هذا الامر بين المصاريف التي تكبدها كل ذي مصلحة في هذه الارض بسبب البلده في تعميرها او بسبب الخسارة التي لحقت به من جراء هذا الالغاء او التعديل على الوزير ان يوزع الى لجنة تنظيم المدن التي اصدرت الرخصة ان تدفع الى هذا الشخص او الاشخاص تعويضاً عادلاً عن تلك المصاريف والخسائر . غير انه لا يدفع تعويض بشأن اية خسارة تنتج عن هبوط قيمة الانتفاع بالارض بسبب الالغاء او التعديل .

- هـ - النظر في اي استئناف ضد قرار لجنة الرأه بمقتضى هذا القانون .
- و - اقرار مشاريع الانظمة والقوانين التي تضعها دائرة التنظيم والمتعلقة بشؤون التنظيم .
- ز - تعيين امين سر له يكون مسؤولاً عن تسجيل وقائع وقرارات المجلس وحفظها .

### دائرة تنظيم المدن والقرى المركزية

المادة ٧ - ١ - تشكل دائرة تعرف بدائرة تنظيم المدن والقرى المركزية في وزارة الداخلية / للشؤون البلدية والقروية وتمارس الصلاحيات التالية :-

- أ - اجراء المسح الطبيعي والمسح الاجتماعي اللازمين لتحقيق اهداف تنظيم المدن والقرى .
  - ب - تحضير مخططات التنظيم الاقليمية لجميع الروية المملكة .
  - ج - تحضير مخططات التنظيم الهيكلية للمدن حيث لا توجد لها مثل هذه المخططات .
  - د - المساعدة وتقديم النصيحة لسلطات تنظيم المدن المحلية لاجداث تفسير في مخططات تنظيمها الهيكلية تقتضيها ظروف تطور المدينة او ادخال تعديلات جملدية عليها وفي اجراء المسح الطبيعي والاجتماعي اللازمة لها .
  - هـ - تزويد لجان تنظيم المدن الراية المشتركة بالخبرة الفنية فيما يتعلق بمراقبة التنظيم والاعمار .
  - و - تحضير انظمة نموذجية تتناول مختلف شؤون تنظيم المدن والقرى والابنية تتخذ اساساً في سن انظمة خاصة ضمن حدود مختلف مناطق التنظيم في المملكة .
- ٢ - أ - يرأس هذه الدائرة شخص اختصاصي في تنظيم المدن وقوة خبرة ودراية واسعة في مشاكل تنظيم المدن ويعرف لافراض هذا القانون بالمدير ويعمل كمستشار فني للوزارة في شؤون التنظيم .
- ب - يقوم المدير بالتنسيق مع الوزير فيما يتعلق بتعيين خبراء التنظيم أو المؤسسات الاستشارية للدائرة .

هكذا من الأشغال

## لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية الريفية

المادة ٨ - ١ - يشكل في كل محافظة لواء لجنة تعرف بلجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية الريفية تتألف من يلي:-

أ - المحافظ او المنصرف ويكون رئيساً للجنة .

ب - النائب العام في عمان والقدس والمدعي العام في مراكز الاولية .

ج - ممثل وزارة الأشغال العامة في اللواء او المحافظة .

د - ممثل دائرة تنظيم المدن والقرى المركزية .

هـ - مدير الصحة في اللواء او المحافظة .

و - ممثل للجنة التنظيم المحلية حين النظر في الأمور التي تتعلق بها .

٢ - يؤلف النصاب القانوني لهذه المجتعة من أربعة اعضاء ، وإذا تساوت الاصوات فيكون للرئيس صوت ثان او صوت مرجح .

٣ - تشمل واجبات لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية ما يلي :

أ - الموافقة على خطط التنظيم التفصيلية .

ب - النظر في الاعتراضات التي تقدم على خطط التنظيم الاقليمية والمحلية والتفصيلية في منطقها ورفع توصياتها بذلك الى مجلس التنظيم الاعلى .

ج - النظر في اي استئناف يقدم اليها ضد قرار بلجان تنظيم المدن المحلية في منطقها ويكون قرارها بشأن ذلك نهائياً . غير انه اذا اختلفت اللجان فيجب للجنة المحلية ان ترفع هذا الاختلاف الى مجلس التنظيم الاعلى ويكون قراره بشأن ذلك نهائياً .

د - اصدار الاوامر واخطارات التنفيذ حسباً تمارس لجنة اللواء سلطات اللجنة المحلية حسب القانون .

٤ - تمارس لجنة اللواء بالإضافة الى صلاحياتها ومهامها جميع صلاحيات ومهام اللجنة المحلية بشأن منطقة التنظيم الاقليمية والقرى الواقعة ضمن اللواء المؤلفة فيه بلنة اللواء المذكورة .

## لجنة تنظيم المدن المحلية

المادة ٩ - ١ - أ - يجوز للوزير بمقتضى توصية مجلس التنظيم الاعلى وبناء على تنسيب المدير ان يصدر امراً

بمقتضى احكام هذا القانون يقضى باختيار منطقة اي مركز محافظة او لواء منطقة تنظيم ، فإذا

صدر مثل هذا الامر يكون مجلس بلدية تلك المنطقة هو اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة التنظيم المذكورة .

ب - يجوز للوزير بمقتضى توصية مجلس التنظيم الاعلى وبناء على تنسيب المدير ان يصدر امراً

بمقتضى احكام هذا القانون يقضى باختيار اية منطقة - عدة مناطق مراكز الاولية - منطقة

تنظيم فإذا كانت تلك المنطقة تشمل على منطقة بلدية او على قسم من منطقة بلدية يكون مجلس

تلك البلدية هو اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة التنظيم المذكورة ، الا اذا اوعز الوزير

بالقيام على تنظيم تلك المنطقة على طلب رفعه اليه لجنة اللواء في ذلك الشأن .

ج - يجوز للوزير بمقتضى توصية مجلس التنظيم الاعلى وبناء على تنسيب المدير ان يصدر امراً بمقتضى احكام هذا القانون يقضى باختيار اية منطقة تنظيم تشتمل على منطقة مجلس قروي او قسم من منطقة مجلس قروي ويكون ذلك المجلس القروي هو لجنة التنظيم المحلية في منطقة التنظيم المذكور الا اذا اوعز الوزير بخلاف ذلك بناء على طلب رفعه اليه لجنة اللواء بذلك الشأن في تلك المنطقة .

د - ١ - اذا اصدر الوزير بمقتضى احكام هذا القانون امراً يقضى بعدم اعتبار مجلس البلدية لجنة محلية للتنظيم لمنطقة التنظيم المذكورة فمعدلة تتألف بلجنة التنظيم والأبنية المحلية من يلي -

١ - الحاكم الاداري للمنطقة ويكون رئيساً للجنة .

٢ - رئيس البلدية .

٣ - شخص يسميه مجلس البلدية

٤ - تسمية لجنة السواء

٥ - ممثل وزارة الصحة

٦ - مهندس البلدية ( ان كان للبلدية مهندس ) او مهندس دائرة التنظيم .

ب - اذا اصدر الوزير امراً بمقتضى احكام هذا القانون يقضى بعدم اعتبار المجلس القروي لجنة التنظيم المحلية لمنطقة التنظيم المذكورة فمعدلة تتألف بلجنة التنظيم المحلية من يلي -

١ - الحاكم الاداري ويكون رئيساً للجنة

٢ - رئيس المجلس المحلي

٣ - شخص يسميه المجلس المحلي

٤ - شخص تسميه لجنة السواء

٥ - ممثل وزارة الصحة

مهندس المجلس المحلي ( ان كان للمجلس مهندس ) او مهندس دائرة التنظيم :

هـ - بالرغم مما ورد في قانون البلديات او اي قانون آخر يكون النصاب القانوني للجنة المحلية من نصف الاعضاء زائد واحد واذا تساوت الاصوات يكون للرئيس صوت ثان او صوب مرجح

و - يعين احد مهندسي البلدية او مهندسي الدائرة سكرتيراً للجنة ويكون مسؤولاً عن تدوين وحفظ وقائع وقرارات اللجنة .

٢ - تتخذ اللجنة المحلية وفقاً لاحكام هذا القانون جميع التدابير الضرورية لتأمين تنفيذه ومراعاة احكام

هذا القانون او اي مشروع مقرر واحكام اي نظام صدر ، او يعتبر انه صدر بمقتضاه ، ويكون من واجباتها كذلك

أ - تحضير خطط التنظيم الهيكلية والتفصيلية وما كان يتطلب المساعدة الفنية لذلك من دائرة التنظيم

ب - التصديق على خطط التنظيم حسب خطط التنظيم المقررة .

ج - اصدار رخص الاعمار وفقاً للقانون

د - مراقبة اعمال الاعمار والانشاءات ضمن منطقها والتأكد من مطابقتها للشروط المرخصة واحكام هذا القانون :

٨ - اصدار اعطارات التنفيذ وتأمين تنفيذها .

و - تنظيم انشاء الابنية وعدمها وتوسيع الطرق او تنسيقها وسائر الامور المنصوص عليها في احكام هذا القانون .

٣ - ١ - اذا كانت اللجنة المحلية لاية منطقة تنظيم بمقتضى هذا المادده في مجلس البلدية او المجلس القروي القائم في تلك المنطقة ، يمارس ذلك المجلس في منطقة التنظيم المذكورة جميع الصلاحيات المخولة للجنة المحلية بمقتضى هذا القانون وتسلم الاموال او الرسوم الواجبة الدفع للجنة المحلية الى صندوق البلدية او المجلس القروي ، وتدفع المصاريف التي تنفق في هذا الشأن من ذلك الصندوق ، وان كان قسم من منطقة التنظيم المذكورة يقع خارج منطقة البلدية او منطقة المجلس القروي حسبما تكون الحال .

ب - اذا لم تكن اللجنة المحلية لاية منطقة تنظيم مؤلفة بمقتضى هذه المادده في المجلس القروي القائم في تلك المنطقة يجوز للوزير ان يصدر تعليمات يسط فيها الطريق التي ينبغي على اللجنة المحلية ان تتبعها في ممارستها الصلاحيات المخولة لها بمقتضى هذا القانون ويجوز للوزير بصورة خاصة ودون اجحاف بسالفة المادة التي تنطوي عليها الصلاحية الآتية الذكر ان يصدر تعليمات تبين كيفية تحصيل الاموال او الرسوم المستحقة للجنة وطريقة دفع المصاريف التي تنفقها وكيفية انظمة ملكية ارض تخرزها في سياق ممارستها تلك الصلاحيات .

٤ - يجوز للوزير بتوصية مجلس التنظيم الاعلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم القرى التي لا يوجد بها مجلس قروي ووضع الترتيبات لتأمين ذلك .

#### لجان التنظيم المشتركة

المادة ١٠ - ١ - يجوز للوزير ان يأمر بتأليف لجنة مشتركة للتنظيم والابنية لاية منطقة من المناطق التي تشتمل على منطقتين او اكثر من مناطق التنظيم المحلية او الاقليمية بناء على تنسيق المدير وتؤلف هذه اللجنة المشتركة وفقاً لما يلي -

أ - تؤلف اللجنة المحلية المشتركة من عضو واحد على الاقل من اعضاء اللجنة المحلية الواقعة في تلك المنطقة لكل منطقة من مناطق التنظيم بالاضافة الى اي شخص او اشخاص آخرين يعينهم الوزير من ذوي الاختصاص او الخبرة .

ب - تؤلف اللجنة الولاية المشتركة من عضو واحد على الاقل من اعضاء اللجنة الولاية الواقعة في تلك المنطقة لكل منطقة من مناطق التنظيم بالاضافة الى اي شخص او اشخاص آخرين قد يعينهم الوزير من ذوي الاختصاص او الخبرة .

٢ - يناط باللجنة المشتركة جميع صلاحيات ومسؤوليات اللجنة المحلية و/او الولاية .

٣ - يعين الوزير رئيس اللجنة المشتركة في كلتا الحالتين .

#### الحضور في الاجراءات القانونية

المادة ١١ - بالرغم مما ورد في اي قانون او لائحة اخرى يجوز لانه لجنة محلية او لولاية ان تقيم الدعاوى وتحضر امام اية محكمة ويجوز لها ان تنيب عنها في اية اجراءات قانونية اي موكلت من موظفيها اما باعطائه تفويضاً عاماً او تفويضاً خاصاً بشأن اية اجراءات او دعوى خاصة او ان تنيب عنها اي شخص آخر مفوض من قبلها .  
يجوز للوزير بتوصية مجلس التنظيم الاعلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم القرى التي لا يوجد بها مجلس قروي ووضع الترتيبات لتأمين ذلك .

#### سلطات التنظيم الحالية

المادة ١٢ - تبقى جميع السلطات التنظيمية العاملة بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ ، في الرقعة التي يوضح فيه هذا القانون موضع التنفيذ قائمة الى ان يعاد تشكيلها وفقاً لاحكام هذا القانون .

#### الفصل الثاني

##### مناطق التنظيم

#### اعتبار اية منطقة منطقة تنظيم

المادة ١٣ - ١ - يجوز للوزير بناء على توصية مجلس التنظيم الاعلى وتنسيق المدير ان يأمر باعتبار اية منطقة انها منطقة تنظيم وينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية ويعلق في مكتب لجنة التنظيم الولاية، واذا كانت المنطقة تشمل على منطقة بلدية او قسم من منطقة بلدية او منطقة مجلس محلي او قسم من منطقة مجلس محلي ، يعلن هذا الامر كذلك في دائرة المجلس البلدي او المحلي ويوضع موضع التنفيذ بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الا اذا عين تاريخ آخر .

٢ - يظهر المدير حدود منطقة التنظيم على المخطط وتذكر هذه الحدود في الامر الصادر بمقتضى الفقرة الاولى من هذه المادة ويعلق المخطط مع هذا الامر .

٣ - بالرغم مما ورد في هذا القانون فان كل منطقة تنظيم من المناطق المدرجة في الحقل الاول من الجدول الملحق بهذا القانون التي قد اعلنت مناطق تنظيم بالاوامر المدرجة في الحقل الثاني من هذا الجدول ازاء كل منطقة منها تعتبر عند بدء العمل بهذا القانون انها مناطق تنظيم مؤلفة بسأمر الوزير من بمقتضى هذه المادة .

٤ - يجوز للوزير بتوصية من مجلس التنظيم الاعلى وتنسيق المدير ان يعدل او يلغي اي امر من الاوامر الواردة في الجدول المذكور كما يجوز له ان يوسع او يعدل او يلغي اية منطقة تنظيم اعلنت بموجب هذا الفصل من هذا القانون .

#### الفصل الثالث

##### مخططات التنظيم

#### المسح التنظيمي

المادة ١٤ - ١ - يجب قبل البدء بتحضير اي مخطط تنظيم ، تنظيم عظمى طوبوغرافي اساسي للمنطقة كما يجب بيان الحالة الرانة للمنطقة ، والامور المترتب عليها في مثل هذا المسح هي كما يلي : -

- أ - وصف الموقع (الاضلاع الطوبوغرافية والجيولوجية الخ ..)
- ب - المناخ (درجة الحرارة والقيوم والامطار والرياح والرطوبة ) .
- ج - تاريخ التطور العمراني للمنطقة .
- د - استعمال الارضي (الاستعمال السكني والتجاري والصناعي والزراعي الخ ..)
- هـ - ملكية الاراضي .

هذا من الاعلى

و - قيمة الأراضي .

ز - خدمات المصالح العامة ( المياه والمحاري والكهرباء ) .

ح - وسائل النقل ( الطرق والسكك الحديدية والمطارات وحجم حركة السير الخ .. ) .

ط - المواصلات ( البرق ، الهاتف ، اللاسلكي . الخ .. ) .

ي - المرافق العامة ( المدارس ، اماكن العبادة ، الحوانيت ، دور السينما واماكن التزه والمباني الحكومية ) .

ك - السكان ( الجنس ، نسبة السكان من حيث الاعمار ، انواع العمل ، توزيع السكان من حيث واردات الدخل ) .

ل - الثروات الموجودة ( الطبيعية والاقتصادية والبشرية والحيوانية الخ .. ) .

م - اية مواضيع اخرى ذات العلاقة .

٢ - تقوم الدائرة بجميع اعمال المسح وكافة الدراسات المطلوبة على ان تقدم لجان التنظيم التوجيهية والمحلية جميع المساعدات الممكنة بتقدير ، يطلب منها من معلومات ومساحين واية مساعدة اخرى ممكنة .

#### مخططات التنظيم الاقليمية

المادة ١٥ - ١ - تخضع مخططات التنظيم الاقليمية مع التعديلات الخاصة بها ، حينما تدعو الحاجة ، من قبل الدائرة وبدعم مثل هذا المخطط بتقرير عن المسح مع الخرائط والمواد الايضاحية الاخرى اللازمة لبيان الخطوط الرئيسية لبرنامج الاعمار لذلك الاقليم ومراحل تنفيذها . ويتوجب ان تكون هذه المخططات الاساس التي تبنى عليه المخططات الهيكلية المحلية كما يجب ان تتناول الامور التالية :-

أ - مواقع المدن والقرى الجديدة .

ب - توسيع او تقيد نمو المدن والقرى الحالية :

ج - الصناعة وتشمل المعامل والمشاغل والمستودعات وكراجات ميث للسيارات .

د - التجارة والادارة وتشمل المكاتب العامة والخاصة ومواقف السيارات والكراجات ضمن قطعة الارض

هـ - المناطق السكنية وتشمل على تعلقات تتعلق بمساحة قطع الارض والكتلة والارتدادات والتهوية والالاتر وتجميع وتوزيع الابنية على الارض بالنسبة للجهات الاربعة .

و - المرافق العامة وتشمل الاسواق والحوانيت والمدارس واماكن العبادة وقاعات الاجتماعات العامة والمسارح ودور السينما والمنزهات بالنسبة لعدد السكان المطلوب تأدية الخدمات لهم .

ز - المباني والمنشآت الاخرى وتشمل الاشراف على ما يلي :-

اولا - المساحة والارتفاعات والابعاد .

ثانيا - خطوط البناء والارتدادات ومساحة الطوابق .

ثالثا - غابة وطبيعة استعمال الابنية .

رابعا - تصميم والوان والمواد البناء المستعملة في الابنية والاسوار والاسيجة .

خامسا - تحديد الابنية التي يمكن انشاؤها :

سادسا - الاعمال المتوجب الحصول على رخصة عنها .

سابعا - عدد شقق السكن في كل بناية .

ثامنا - عدد الغرف التي تشتمل عليها الشقق او البناء .

تاسعا - تزويد المباني بصهاريج او آبار لجمع ماء الامطار .

عاشرأ - الملاجئ ضد العواصف الجوية .

حادي عشر - اماكن خاصة لميئ للسيارات .

ح - الساحات العامة والخاصة وتشمل تجميل المنطقة والاراضي الزراعية والبساتين والمنساقط الحرجية والمنزهات واماكن حفظ الطبيعة وساحات الارض والخلاء والمقابر والمهاجر والمناجم .

ط - المحافظة على المواقع والكهوف والابنية والانشاءات والتحف والبقايا القديمة مما له قيمة أثرية او تاريخية او معارية .

ي - وسائل المواصلات وتشمل الطرق البرية والسكك الحديدية والمائية والجوية والمواقف العامة للسيارات .

ك - الطرق وتشمل -

اولا الاراضي المحفوظة وتعيين حقوق المرور العامة .

ثانيا - اغلاق وتخويل الطرق الحالية واغلاق وتخويل حقوق المرور العامة والخاصة .

ثالثا - انشاء الطرق الجديدة واحداث تغييرات في الطرق الحالية .

رابعا - خطوط الطرق وعرضها وتسويتها وانشاؤها والوصول اليها والخروج منها ( ويشمل تقنييد الوصول اليها والخروج منها ) وطبيعة الطريق وابعادها العامة سواء في ذلك الجديدة والقديمة منها

خامسا - الاشغال المتعلقة بانشاء اية طرق وتحسينها كالانشاء الارصفة والجسور والعبارات ومصارف

مياه الامطار والتسييج والحواجز والملاجئ والالاتر للصناعية والقاعد والزراعة والمحافظة

على الحشائش والاغراس والشجيرات والاشجار على مثل هذه الطرق او بجوارها .

ل - المواصلات وتشمل التنافرية والمخافية واللاسلكية .

م - خدمات المصالح العامة وتشمل خدمات المياه والكهرباء وخطوط المحساري والمصارف والتصرف بالتفاقيات والمساخ والقوى والالاتر .

#### نشر مخططات التنظيم الاقليمية

المادة ١٦ - يترتب على المدير بعد صدور الامر باعتبار اية منطقة ، منطقة تنظيم اقليمية وبعد التشاور مع لجان التنظيم الولاية والمحلية وخلال مدة لا تتجاوز الستين من تاريخ هذا الامر ان يقدم الى لجنة التنظيم الولاية المعنية مخططات التنظيم الاقليمي ويودع هذا المخطط مع التعليمات الخاصة به في مكتب لجنة التنظيم الولاية ويوضح الاطلاع عليه مجاناً للجميع ومن جملة الامر ، ويشتر اعلان ايداع مخطط التنظيم المذكور في الجريدة الرسمية وفي جريدتين علميتين ويعرض هذا الاعلان لمدة شهرين في مكتب لجنة التنظيم الولاية وفي كافة مكاتب لجان التنظيم المحلية :

هكذا من الأصول



## الاعتراض على مخطط الاعمار الاقليمي

المادة ١٧ - ١ - يجوز لأي شخص ولاية سلطة أو مؤسسة رسمية أو أهلية من لهم مصلحة في ذلك تقديم اعتراضات على مخطط التنظيم الاقليمي معزونة الى رئيس لجنة تنظيم المدن الواثية خلال مدة شهرين من ايداع مخطط التنظيم المذكور او خلال اية مدة اخرى تذكر في اعلان الابداع . وتلغى الاعتراضات المقدمة حتماً امكن بمخططات ابضاحية ووثائق ثبوتية .

٢ - تنظر لجنة تنظيم المدن بالواء في كل اعتراض قدم اليها ولما يحض ارادتها دعوة من ترى من مقدمي الاعتراض لبيان وجهة نظرهم وترفع لجنة تنظيم المدن بالواء توصيها بشأن هذه الاعتراضات الى مجلس التنظيم الاعلى .

## تصديق مخطط الاعمار الاقليمي ووضعه موضع التنفيذ

المادة ١٨ - ١ - ينظر مجلس التنظيم الاعلى في توصي لجنة تنظيم المدن الواثية ويتق له بمحض ارادته الموافقة على المخطط بتعديل او بدون تعديل ووضعه موضع التنفيذ ويكون قراره في ذلك نهائياً .

٢ - اذا اقر مجلس التنظيم الاعلى مخطط التنظيم الاقليمي ووضعه موضع التنفيذ ينشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويعرض في مكتب لجنة التنظيم الواثية وفي مكاتب لجان التنظيم المحلية ويعتبر نافذاً من التاريخ الذي يعين في هذا القرار ويشترط في ذلك انه اذا لم يعين تاريخاً لنفاذ مخطط الاعمار يوضع مخطط الاعمار موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

٣ - اذا قرر مجلس التنظيم الاعلى بعد النظر في الاعتراضات المقدمة الى لجنة التنظيم الواثية ادخال تعديلات على مخطط التنظيم الاقليمي فله ان يعيد اعلان ايداع المشروع لمدة شهر واحد لقبول الاعتراضات في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ويعرض هذا الابداع على مكتب لجنة التنظيم الواثية ومكاتب لجان التنظيم المحلية ، وتتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٧) اعلاه بشأن تقديم الاعتراضات والنظر بها من قبل لجنة التنظيم الواثية التي عليها تقديم توصيها بشأن الاعتراضات المقدمة اليها .

٤ - ينظر مجلس التنظيم الاعلى في توصي لجنة التنظيم الواثية ويتق له بمحض ارادته الموافقة على المخطط ووضعه موضع التنفيذ بتعديل او بدون تعديل ويكون قراره في ذلك نهائياً وينشر اعلان بقراره هذا في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ويعرض في مكتب لجنة التنظيم الواثية وفي مكاتب لجان التنظيم والسلطات المحلية . ويعتبر نافذاً في التاريخ الذي يعينه الوزير ويشترط في ذلك انه اذا لم يعين الوزير تاريخاً لنفاذ مخطط الاعمار يوضع المخطط موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية .

٥ - ينظر مجلس تنظيم المدن الواثية بالواء في كل اعتراض قدم الى مجلس التنظيم الاعلى الى مقدمي الاعتراضات على مخطط الاعمار الاقليمي .

## مخططات التنظيم الهيكلية

المادة ١٩ - ١ - تنظم مخططات التنظيم الهيكلية للمدن في المملكة ويتوجب ان تشمل مخططات التنظيم الهيكلية على تعليمات وعلى تقرير عن المسح وعن اية وضعية اخرى يبين بشكل اجمالي انواع استعمال الاراضي في منطقة مخطط التنظيم الهيكلية وعن طريق تطور الوضع الاقتصادي والنهوض بالجمع ومراحل تنفيذ مختلف اوجه الاعمار .

٢ - يجب ان يتناول مخطط التنظيم الهيكل الامور التالية . -

أ - تحديد مواقع الطرق وانشاء طرق جديدة وتعميد الطرق الموجودة في ذلك الحي وتحويل اتجاهها وتوسيعها واقتالها وتعيين عرضها وتعيين الاراضي المحفوظة لها وحقوق المرور العامة وانشاء الطرق وتحسينها وتوسيعها والدخول اليها والخروج منها وتعيين ذلك وتعيين طبيعة الطرق وابعادها العامة .

ب - مجاري الصرف بما فيها المجاري العامة والمصارف وانشاءات التنقية .

ج - مشروخ المياه .

د - تحديد المناطق والمرافق او الابنية التي يجوز تعاطيها وحظر تعاطي بعض الحرف والصناعات فيها والتي يتحفظ بها الكلية للسكن او الزراعة او الترحيل او لاية غايات اخرى .

هـ - فرض شروط وتقيود بشأن مساحة الارض التي يجوز البناء عليها والمساحة والارتمادات الواجب تركها حول المباني ، وارتفاع ونوع المباني الذي يسمح بقاءها في اية منطقة من المناطق او في اية منطقة بالتحديد .

و - تحديد الاراضي المخصصة للساحات العمومية والخصوصية والمناطق الطبيعية المحفوظ بها او المخصصة لاية غايات عامة اخرى وتجميل المنطقة الاراضي الزراعية والمناطق الحرجية والمنتزهات والساحات والحلاء والمقابر والمهاجر والمناجم .

ز - الاحتفاظ بارض كوقوف للمطارات والمباني والمرافق ومحطات سكك الحديد ومحطات الباصات وكراجات مييت السيارات ومواقف السيارات والمباني العامة والمدارس والمستشفيات او لاية خدمات عمومية اخرى .

ج - المباني والمنشآت الاخرى وتشمل مراقبة مالي : -

اولاً - المساحة والارتفاعات والانهاد

ثانياً - خطوط البناء والارتفاعات ومساحة الطوابق .

ثالثاً - غاية وطبيعة استعمال البناء .

رابعاً - تصميم والوان وانواع مواد البناء المستعملة في الابنية والاسوار والاسيجة .

خامساً - عدد الابنية الجائر انشاؤها .

سادساً - الاعمال المتوجب الحصول على رخصة عنها .

سابعاً - عدد شقق السكن في كل بناية .

ثامناً - عدد الترف التي يجوز ان تشتمل عليها الشقة او البناء .

هكذا من المأهول



تاسماً - تزويد المباني بصهاريج أو ابار يلجم مياه الامطار .

عاشراً - الملاهي ضد الغازات الجوية .

حادي عشر - اماكن خاصة لمبيت السيارات .

ثاني عشر - البلاكين والشرفات والبروزات والادراج الخارجية والاسوار .

ط - الصناعة وتشمل المعامل والمشاغل والمستودعات وكراجات مبيت واصلاح السيارات وورش الحدادة والتجارة والبلاط وما يماثلها .

ي - التجارة والادارة وتشمل المكاتب العامة والخاصة ومواقف السيارات ضمن قطعة الارض .

ك - المناطق السكنية وتشمل الانظمة والاحكام والتعليقات التي تتعلق بمساحة الارض - وموضع البناء عليها والكثافة والارتدادات والتهوية والانارة والتجميع وتوقيع الابنية على الارض بالنسبة للجهات الاربع .

ل - المرافق العامة وتشمل الاسواق والحدائق والمدارس واماكن العبادة وقاعات الاجتماعات العامة والمسارح ودور الهوى ودور السينما والمنزهات كل ذلك بالنسبة لعدد السكان المطلوب تادية هذه الخدمات لهم .

م - المحافظة على المواقع والكهوف والابنية والموجودات والبقايا القديمة بماله قيمة تاريخية او اثرية او معمارية .

ن - فرض التزام على مالك اية ارض او بناية بان يمنح مالك اية ارض او بناية مجاورة او سلطة محلية حق المرور للمجاري والمصارف وانايب المياه او مجاري مياه الامطار او الطرق المعلقة والاتفاق .

س - الاستثنافات التي يقدمها الاشخاص المتضررون من جراء رفض اللجنة المحلية منح موافقتها او تقديم توصيتها بشأن اية مسائل التي تتطلب منح موافقتها او تقديم توصيتها بمقتضى هذا القانون .

ع - الموافقة على الشركات او الجمعيات او النقابات التي تضطلع بمشروع او مشاريع اسكان والشروط التي يترتب العمل بها حين القيام بمشاريع الاسكان الآتت ذكرها .

ف - الاحتفاظ باراضي كقابر والاشراف على المقابر ومراقبتها واغلاق المقابر الحالية .

ص - تسجيل الاراضي المحتفظ بها للطرق او للساحات العامة او لاية غاية باسم الحكومة او باسم اي مجلس بلدية او مجلس محلي او اية سلطة محلية اخرى .

ق - ازالة الاحياء القديمة والمزدحمة والمتنافية مع مقتضيات التنظيم واعادة تخطيطها وكيفية انشائها وتنظيمها وتحسينها وفرض شروط خاصة لمنع اصدار رخص البناء في المناطق المذكورة .

#### ايداع خطط التنظيم الهيكلية

المادة (٢٠) يودع خطط التنظيم الهيكلية مع التعليقات الخاصة به بقرار من لجنة التنظيم الواراية بناء على توصية من لجنة تنظيم المدن المحلية وينشر اعلان الايداع في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ويعرض هذا الاعلان لمدة شهرين من تاريخ نشر اعلان ايداعه في الجريدة الرسمية في مكتب لجنة تنظيم المدن المحلية ويبلغ اعلان الايداع في الجريدة الرسمية في مكتب لجنة تنظيم المدن المحلية .

#### الاعتراضات على خطط التنظيم الهيكلية

المادة (٢١) ١ - يجوز لأي شخص ولاي سلطة او مؤسسة رسمية او اهلية ممن لهم مصلحة في ذلك تقديم اقتراحاتهم او اعتراضاتهم على خطط التنظيم الهيكلية منوة الى رئيس لجنة التنظيم المحلية خلال مدة شهرين من تاريخ نشر اعلان الايداع بالجريدة الرسمية او خلال اية مدة اخرى تذكر في اعلان الايداع وتدعم الاعتراضات او الاقتراحات المقدمة حينئذ امكن بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية .

٢ - تنظر لجنة التنظيم المحلية في كل اعتراض يقدم اليها وترفع توصياتها بشأنه الى لجنة التنظيم الواراية .

٣ - تنظر لجنة تنظيم المدن الواراية في الاعتراضات المقدمة مع توصيات لجنة التنظيم المحلية عليها ولهذا بمحض ارادتها دعوة من ترى من مقدمي الاعتراضات للاستماع الى وجهة نظرهم وترسل الى مجلس التنظيم الاعلى الاعتراضات او الاقتراحات مرفقة بقرارها عنها ، وينظر مجلس التنظيم الاعلى في كل اعتراض بمفرده ويبلغ المعارض بواسطة اللجنة المحلية جواباً على اعتراضه متضمناً امسا رفض الاعتراض او الاقتراحات واما ادخال تعديل على خطط التنظيم على ارتقدهم الاعتراض او الاقتراح .

٤ - يحق لمجلس التنظيم الاعلى بمحض ارادته الموافقة على خطط التنظيم الهيكلية ووضعه موضع التنفيذ بتعديل او بدون تعديل ويجوز له في حالة التعديل ان يمدد نشر المشروع لمدة شهر للاعتراض ويكون قراره في ذلك نهائياً وينشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ويعرض في مكاتب البجان الواراية والاهلية ويعتبر خطط التنظيم نافذاً بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الاعلان بالجريدة الرسمية

#### التصديق المؤقت على مخططات التنظيم الهيكلية

المادة ٢٢ - ١ - لمجلس التنظيم الاعلى صلاحية التصديق المؤقت على مخططات التنظيم الهيكلية كلها او على اي جزء منها اذا اعتبر ان ذلك مناسباً وفي هذه الحالة يعتبر خطط التنظيم المذكور كله كما ويعتبر اي جزء منه صدق عليه بهذه الصفة خطط تنظيم هيكلية اعد ووضعه موضع التنفيذ بمقتضى المادة (٢١) الفقرة (٤) من هذا القانون وينشر اعلان - بالتصديق المؤقت بالجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً للمفعول بمجرد نشره .

٢ - يترتب خلال سنة واحدة من التصديق المؤقت على خطط التنظيم الهيكلية ايداع المخطط الهيكلية بمقتضى احكام المادة ٢٠ من القانون ثم تطبق عليه ذات الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢١ منه فيما يتعلق بتقديم الاعتراضات والاقتراحات والنظر فيها الى وضع المخطط موضع التنفيذ .

#### خطط التنظيم التفصيلي

المادة ٢٣ - ١ - بعد اقرار مخططات التنظيم الهيكلية للمدن ينظم خطط تنظيم تفصيلي للاقسام المختلفة من مخططات التنظيم الهيكلية .

٢ - في حالة المدن الصغيرة او القرى يحضر خطط تنظيم هيكل تفصيلي لهذه المدن والقرى :

٣ - أ - يجوز للجنة المحلية في اي وقت من الاوقات ان تعد مشروع تنظيم تفصيلي لاية ارض واقعة في منطقة التنظيم التابعة لها او ان ترافق على تطبيق اي مشروع اقتراحه بجميع مالكي تلك الارض او اي فريق منهم بعد تعديله او دون تعديل ولا يعمل بذلك المشروع الا بعد اقراره بموافقة لجنة اللواء التي يجوز لها ان ترفض الموافقة عليه ما لم تجر فيه التعديلات وترضى بشأنه الشروط التي تستوجبها :

هكذا من الأعمال

ب - في حالة اختلاف وجهتي نظر اللجنة المحلية والاحدة الولائية فيما يتعلق بأي مشروع تفصيلي قدم بموجب الفقرة السابقة يمال المشروع الى مجلس التنظيم الاعلى الذي يكون قراره نهائيا.

٤ - يتضمنن خطط التنظيم التفصيلي تقريرا على المسح فيها اذا كان ذلك لازما ، وكافة الخطط والامور الوضيفة الاخرى اللازمة :

٥ - يجوز ان يشتمل خطط التنظيم التفصيلي على الامور المدرجة في المادة ( ١٩ ) الفقرة الثانية من هذا القانون كما يجب ان يشتمل بشكل خاص على الامور التالية :

أ - تعيين مواقع الخوازيق والاصواق والمدارس واماكن العبادة وقاعات الاجتماع ودور السينما والمتنزهات .

ب - تعيين مواقع الطرق ومواقف السيارات ومخيمات السكان الخديدية وخطوط الباصات والسيارات العامة والخاصة والمراف العامة والخاصة .

ج - تعيين مواقع الابنية وخطوط البناء والاربعاء والشكل والمحد الاذن لمصلحة الارض وطول واجهتها الامامية والكر اجات داخل قطعة الارض ومواقع ارضية ذات الاستعمالات الخاصة .

د - تعيين المناطق التي تفرض عليها الرقابة والقيود من الناحية المعمارية كالصميم والمظهر الخارجي للابنية والنوع والمواد المستعملة في انشائها .

هـ - تعيين المناطق التي يخطر فيها الاعمار والتطوير بصورة دائمة .

و - تعيين مواقع الارض التي استعملتها اجباريا كالامور التالية :

اولا - اية ارض مخصصة على الخط من اجل استغلالها لمصلحة الحكومة او لمصلحة السلطة المحلية او المنافع العامة .

ثانيا - اية ارض تقع ضمن منطقة محددة على خطط التنظيم الواسع او لاعادة اعمارها او اية ارض مجاورة لتلك المنطقة او اية منطقة تحتاج الى اعادة توزيع .

ثالثا - اية ارض اخرى هي برأى لجنة تنظيم المدن المحلية خاضعة للاستملاك الاجباري تأمينا لاستعمالها للاغراض المبنية في الخطط .

٦ - يجوز ان يبين على خطط التنظيم التفصيلي اية منطقة ترى اللجنة المحلية للتنظيم وموافقة لجنة التنظيم الولائية انها في حاجة كلياً الى تنظيم او الى اعادة تنظيم من اجل الغايات التالية :

١ - اعادة تخطيطها على اساس حديثة بسبب قدمها او بلديا او سوء تنظيمها .

ب - بقصد تغيير مواقع السكان والصناعات .

ج - بقصد تحقيق اية غاية من الغايات المبينة على الخطط .

٧ - لا تعين على خطط التنظيم اية ارض من اجل الاستملاك الاجباري اذا كان ممن رأى لجنة تنظيم المدن المحلية ولجنة التنظيم الولائية ان هذا الاستملاك سوف لا ينفذ خلال تسعة سبع سنوات من تاريخ تصديق هذا الخطط :

٨ - اذا اقتضت مدة سواثة ولم تستملك لجنة تنظيم المدن المحلية قطعة الارض المخصصة للاستملاك الاجباري فيحق لمصاحب الارض بالامتناع عن اية مطالب لجنة تنظيم المدن المحلية باعادة الارض اليه .  
٩ - اذا اقتضت مدة سواثة ولم تستملك لجنة تنظيم المدن المحلية قطعة الارض المخصصة للاستملاك الاجباري فيحق لمصاحب الارض بالامتناع عن اية مطالب لجنة تنظيم المدن المحلية باعادة الارض اليه .  
١٠ - اذا اقتضت مدة سواثة ولم تستملك لجنة تنظيم المدن المحلية قطعة الارض المخصصة للاستملاك الاجباري فيحق لمصاحب الارض بالامتناع عن اية مطالب لجنة تنظيم المدن المحلية باعادة الارض اليه .

### القرار بمخطط التنظيم التفصيلي وايداعه للاعتراض وتفصيله

المادة ٢٤ - ١ - تتبع ذات الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذا القانون بشأن ايداع المشروع للاعتراض:

٢ - يجوز لجميع ذوي المصلحة في الاراضي او الابنية او الاملاك الاخرى المشمولة بأي مشروع بمقتضى المادة (٢٣) من هذا القانون سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك او بايئة صفة اخرى ان يقدموا اعتراضاتهم عليه الى مكتب اللجنة المحلية خلال شهرين من تاريخ نشر الاعلان بالجريدة الرسمية بايداع ذلك المشروع او خلال المدة المحددة التي تمنحها لجنة اللواء في اية حالة خاصة :

٣ - ترسل اللجنة المحلية جميع الاعتراضات الى لجنة اللواء مرفقة بتقرير عنها وتنتظر لجنة اللواء في كل اعتراض بمفرده وتبلغ المعارض بواسطة اللجنة المحلية جوابا على اعتراضه متضمنا امسا رفض الاعتراض واما ادخال تعديل على المشروع على اثر تقديم الاعتراض ويجوز للجنة اللواء في هذا الشأن طلب نشر ايداع المشروع لمدة شهر واحد .

٤ - يجوز للجنة اللواء بعد مرور المدة الممنوعة لتقديم الاعتراض على المشروع التفصيلي ان تقرر وضع المشروع موضع التنفيذ .

٥ - اذا اقربت لجنة اللواء وضع المشروع موضع التنفيذ بمقتضى الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة بنشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين وبعد مسن دائرة البلدية اذا كان المشروع يشمل على منطقة بلدية وفي دائرة المجلس المحلي اذا كان المشروع يشمل على منطقة مجلس محلي او في المكان الذي تعلق فيه عادة الاعلانات العمومية اذا كان المشروع لا يشمل على منطقة بلدية او منطقة مجلس محلي وتودع نسخ من المشروع والمحاريط كسبا ايجازتها بلجنة اللواء في مكتب اللجنة المحلية حيث يباح الاطلاع عليها للدوى الشأن .

٦ - يوضع المشروع موضع التنفيذ في التاريخ الذي يتيحه لجنة اللواء ويشترط في ذلك انه اذا لم تعين لجنة اللواء تاريخا لنفاذ المشروع يوضع المشروع موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر اعلان في الجريدة الرسمية بايداعه لدى مكتب اللجنة المحلية .

### تعديل خطط التنظيم

المادة ٢٥ - ١ - تطالب لجنة التنظيم الولائية بتوصية من اللجنة المحلية من المدير اعادة النظر في اي خطط اعمار هيكل مقرر من اجل اجراء التعديلات او الاضافات البيلاجية ان وجدت مرة واحدة على الاقل في كل عشر سنوات ويقوم المدير بعمل المسح اللازم ويقدم تقريره الى لجنة التنظيم الولائية بشأن التعديلات او الاضافات التي يرى ادخالها على المشروع .

٢ - اذا اقتضت لجنة اللواء بضرورة وضع مشروع تنظيم تفصيلي مسن قبل اية لجنة محلية لاية ارض واقعة ضمن منطقة التنظيم يجوز لها ان تكلف تلك اللجنة المحلية باعداد ذلك المشروع وتقديمه اليها والقيام بكل ما هو ضروري لتنفيذه في حالة اقراره بموافقتها .

٣ - اذا تخلفت اللجنة المحلية عن تقديم المشروع بعد تكليفها بذلك وفقاً لاحكام هذه المادة وفي خلال المدة التي تحددها لجنة اللواء يجوز للجنة اللواء بموافقة الوزير ان تعدد المشروع التفصيلي بواسطة دائرة تنظيم المدن ويصدر ذلك المشروع ايضا بجميع الغايات المقدودة من هذا القانون انه مشروع تفصيلي اعدهته اللجنة المحلية .

هذا من أجل

٤ - ترسل لجنة الزاوية نسخاً من المشروع المعد بموجب هذه المادة الى اللجنة المحلية لبدء مطالعتها بشأنه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامها نسخ المشروع ومن ثم مجال المشروع مع مطالعات اللجنة المحلية الى مجلس التنظيم الاعلى التي يجوز لها ان توافق او ان ترفض الموافقة عليه او ان تعدله او ان تضع ما تستصوب من الشروط بشأنه .

٥ - تتبع ذات الاجراءات المنصوص عليها في المادة ( ٢٤ ) من هذا القانون بشأن ايداع وقرار وتنفيذ المشروع .

#### تصديق مخطط التنظيم المعدل

المادة ٢٦ - تتخذ ذات الاجراءات المتبعة بعد اجراء التغييرات الضرورية بعد اقرار مخططات الاعمار الميكانيكية والتفصيلية من نشر الى نظر في الاعتراضات الى وضع المخطط موضع التنفيذ عند اقرار اي تعديل لأي مخطط تنظيم وفقاً للاجراءات المتبعة لكل منها .

#### احكام وشروط التنظيم

المادة ٢٧ - أ - ١ - يرفق كل مخطط تنظيم باحكام وشروط وتعتبر هذه الاحكام والشروط جزءاً لا يتجزأ من مخطط التنظيم ويراعى في وضعها ان تكون مسارية لاحكام والانظمة الفودجية المقررة .

٢ - تشمل الاحكام والشروط على اي امر من الامور التي تعتبر انها ضرورية لتحقيق اهداف مخطط التنظيم وشؤون تنظيم المدن وخاصة الامور التالية :-

اولا - الادارة والاجراءات في الرقابة التنظيمية .

ثانيا - تصنيف استعمالات الاراضي وتصنيف درجات مناطق استعمال الاراضي .

ثالثا - الشوارع ومخطوط البناء .

رابعا - ارتفاع الابنية .

خامسا - عدد الطوابق ومساحة الطابق بالنسبة لمساحة الارض .

سادسا - المساحات والمساحات حول الابنية والالارة الطبيعية .

سابعا - مواقف السيارات بالنسبة لمساحة البناء وطبيعة استعماله .

ثامنا - الكثافة السكنية والتقسيم والافراز .

ب - انشاء الابنية ويشمل :-

اولا - الادارة والاجراءات في رقابة البناء .

ثانيا - احتياجات المساحات الداخلية والالارة والتهوية .

ثالثا - المقاومة للقواول الجوية والرطوبة .

رابعا - الهاري والامور الصحية والآبار وصهاريج جمع مياه الامطار .

خامسا - تنسيق الاراضي وتجميلها وزراعتها .

سادسا - مقاومة الحريق .

سابعا - البكيزات والشرفات والبروزات والادراج الخارجية :-

ج - الاشغال في موقع البناء وتشمل :-

اولا - المحافظة على حياة الناس اثناء التشييد .

ثانيا - المحافظة على حياة العمال اثناء التشييد .

ثالثا - المحافظة على الارصفة والشوارع .

رابعا - ازالة الاتقاض .

#### مخططات تقسيم الاراضي

المادة ٢٨ - ١ - على الرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر لا يجوز لأي شخص ان يقسم اية ارض او يسجل في سجل الاراضي اي تقسيم لارض واقعة في منطقة تنظيم الى قطع نقل مساحة اية قطعة منها عن عشرة دونات متتالية الا بمقتضى مخطط تقسيم توافق عليه اللجنة المحلية وكل تقسيم لارض واقعة في منطقة تنظيم وكل تسجيل يجري بشأنها خلافا لاحكام هذه المادة يعتبر باطلا سواء اكان هناك مشروع تنظيمي مقرر ام لا طالما وان المنطقة معتبرة منطقة تنظيمية وتعتبر جميع القرارات الصادرة عن اللجنة المختصة بهذا الصدد قطعية وغير خاضعة لأي طريق من طرق الطعن .

٣ - كل مخطط تقسيم بشأن ارض واقعة في منطقة تنظيم يجب ان يكون مطابقاً لمخطط التنظيم التفصيلي المصدق لتلك المنطقة وغير قابل للطعن .

٣ - يجب ان يبين على مخطط التقسيم حدود قطعة الارض التي من اجلها نظم هذا المخطط وكذلك الطرق المقررة على مخطط التنظيم التفصيلي للمنطقة التي تقع فيها هذه الارض والطرق المقترحة ومخطوط الارتفاعات المتساوية واية امور اخرى قد تطلبها لجنة تنظيم المدن المحلية من اجل التثبيت من مطابقة مخطط التقسيم لمخطوط الاعمار التفصيلي المقرر ويشمل ذلك كافة الامور المدرجة والمنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة (٢٣) من هذا القانون .

٤ - يجوز للمالك اية ارض واقعة في منطقة ينطبق عليها مخطط تنظيم مقرر ويترتب عليه اذا ما كلفته اللجنة المحلية باسعار ان يزود اللجنة خلال المدة المذكورة في الاشعار بمخطط تقسيم لتلك الارض من اجل موافقتها عليها . ويشترط في ذلك انه في حالة امتناع مالك اية ارض عن تنفيذ طلب اللجنة المحلية خلال المدة المقررة بالاشعار يجوز لها ان تعهد ان تقوم بتحضير مخطط تقسيم المطلوب على نفقته المالك وتستوفي كافة الرسوم والتكاليف في مثل هذه الحالة بنفس الطريقة التي تستوفي فيها ضرائب البلدية .

٥ - يترتب ان تكون كل قسيمة من القسام المبنية على مخطط التقسيم واقعة على طريق مقرر او مقترح يتألف موافقة اللجنة المحلية :-

٦ - بغض النظر عما ورد في اي قانون آخر لا يسمح بتقسيم اية ارض مبنية او خالية من البناء بشكل يخالف احكام تنظيم المنطقة الواقعة بها .

هكذا من المخطط

## تصديق مخططات التقسيم

المادة ٢٩ - ١ - تقدم كافة مخططات التقسيم من أجل تصديقها الى لجنة تنظيم المدن المحلية

٢ - اذا وافقت اللجنة المحلية على مخطط تقسيم تتخذ اللجنة المحلية الاجراءات لكتابة بيان على الصفحة الاولى موقع من رئيسها يفيد ان التقسيم هو وفق مخطط التنظيم التفصيلي المقرر الذي ينطبق عمل المنطقة الواقعة فيها الارض التي يتعلق بها مخطط التقسيم وان التقسيم قد وافقت عليه اللجنة المحلية ويرتب بعد ثذ على مأمور تسجيل الاراضي بناء على طلب يقدمه مالك تلك الارض ان يسجل التقسيم الموافق عليه في سجلات الاراضي .

## تعديل مخططات التقسيم

المادة ٣٠ - ١ - يجوز للجنة تنظيم المدن المحلية بعد ارسالها اشعارا الى مالك اية ارض يتعلق بها اي مخطط تقسيم تعلمه فيه بزمها على تعديل او ايقاف العمل بمخطط التقسيم المذكور .ه العالة وبعد ان يكون قد نظرت في اي اعتراض يقدمه اليها المالك خلال شهر واحد من تاريخ اشعاره بذلك . ان تعدل او توقف العمل بمخطط التقسيم المذكور او تتلغيه .

٢ - اذا عدلت لجنة التنظيم المحلية مخطط التقسيم او اوقفت العمل به او الت بمقتضى الفقرة ( ١ ) من هذه المادة يترتب عليها ان ترسل الى مأمور دائرة تسجيل الاراضي كتابا بذلك الشأن موقعا من رئيسها ويرتب على هذا المأمور حين استلامه ذلك الكتاب ان يتخذ التدابير اللازمة لادراج القيود المقضاه في سجلات الاراضي .

٣ - اذا وجدت قطعة ارض او قطع اراض غير منتظمة الشكل وبذلك لا تصلح لاقامة بناء مناسب عليها او كانت مساحتها اقل من الحد الأدنى المسموح به فيحق للجنة المحلية عدم اعتبار قطع الاراضي المذكورة صالحة للبناء وان تقوم سواء بنفسها او بالاتفاق مع المالكين والمالكين المجاورين بعمل مخطط تقسيم لتلك الاراضي جميعها يكون مطابقا لمخطط التنظيم التفصيلي المقرر ويرتب بعد ثذ على مأمور تسجيل الاراضي بناء على طلب من اللجنة المحلية موقع من رئيسها او طلب يقدمه مالك او مالكو الارض ان يسجل التقسيم في سجلات الاراضي وان يلقي التسجيلات القديمة فيا اذا وجدت ويجرى تسوية على اساسه بين المالكين .

## اللجنة المحلية ان تخطط الرامسا بعض المناطق

المادة ٣١ - ١ - يجوز للجنة المحلية من حين لآخر ان تتخذ قرارا بموافقة لجنة اللواء باعادة تخطيط اية منطقة لم يجر تخطيطها وفقا لأي مخطط تنظيمي مقرر ينطبق عليها او باعادة تخطيط اية منطقة كانت في الاصل قد تخطيطت وفقا لمخطط تنظيمي مقرر ، الا انه لم يعد تخطيطها وفقا لأي تعديل ادخل على منطقة الاعمار المذكورة او وفقا لأي مخطط تنظيمي استمض به عنه ، فاذا اتخذت اللجنة المحلية مثل هذا القرار يترتب عليها ان تقوم بحضير مخطط تنظيم المنطقة المذكورة يتناول فيها بتزله تخصيص قطع اراضي ( ويشار اليها فيما يلي بالقطع الجديدة ) لجميع الدين يكونون اراض في تلك المنطقة مقرومين او مجتمعين ( ويشار الى هذه الاراضي فيما يلي بالقطع الاصلية ) التي تكون بسبب شكلها

او موقعها او مساحتها او لاي سبب آخر مطابقة لذلك المخطط المقرر او التعديل الذي ادخل عليه او المخطط المقرر الذي استمض به غشه خفتا تكون الحال ، وقطع على القرب ما يمكن في جوار القطع الاصلية للمالكين الذين خصصت لهم تلك القطع قبل انقطاع اي قسم منها على ان لا تتجاوز نسبة الانقطاع ( ٣٠٪ ) من مساحتها لاية غاية مستن الغايات المعنية في قانوني التقسيم والاستملاك ومنافوية في مجموع مساحتها باقرب ما يمكن لمجموع مساحة القطع الجديدة القائمة للمالكين الذين خصصت لهم قطع الاراضي الجديدة بأهم مالك او باجماء مالكي القطع الاصلية الذين خصصت لهم وتسجيلها باسمه ويمنحهاهم في سجلات الاراضي بالاضافة الى الانقطاع المذكور فيما يصح في الامكان اعادة تخطيط تلك المنطقة .

٢ - تتبع ذات الاجراءات المنصوص عليها في المادة ( ٢٤ ) من هذا القانون في ايداع الاعتراضات والنظر في اقرار المخطط ووضعه موضع التنفيذ .

## الحد الاعلى لمدى الاستعمال المخالف

المادة ٣٢ - ١ - يجوز للجنة المحلية من حين لآخر بعد وضع اي مخطط من مخططات التنظيم موضع التنفيذ، ويرتب عليها . فيما اذا طالت منها لجنة التنظيم الواثية ذلك ان تعد قائمة بجميع الابنية الواقعة في المنطقة التي يتناولها المخطط المذكور استعمالا مخالفا او التي تعتبر من الابنية المخالفة بسبب تنفيذ المخطط ، وان تقرر بموافقة لجنة التنظيم الواثية ، عملا باحكام هذه المادة الحد الاعلى للعدة ( ويشار اليها فيما بعد بالحد الاعلى للاستعمال المخالف ) التي يجوز فيها بقاء استعمال تلك الابنية كاتبة مخالفة او بقاءها كاتبة مخالفة حسب مقتضى الحال على ان لا تتجاوز هذه المدة عشر سنوات .

٢ - لدى اعداد القائمة المشار اليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة تشرع اللجنة المحلية في تعيين الحد الاعلى لمدة الاستعمال المخالف لكل بناء من الابنية المدرجة في القائمة احده بعين الاعتبار جميع الظروف بما في ذلك ما يلي . -

- أ - المدة التي يحتمل ان تبقى فيها كل بناء قائمة بالنظر لقدمها وحالتها .
- ب - المدة التي يمكن فيها استثمار البناية اقتصاديا وجني ايراد اقتصادي منها .
- ج - مدى الاستعمال المخالف وما هيته .

٣ - اذا عينت اللجنة المحلية بموافقة لجنة التنظيم الواثية عملا بالصلاحيات المخرولة لها بمقتضى الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة أقصى مدة لبقاء البناء المخالف من الابنية المدرجة في القائمة تسرى على تلك القائمة الاصول المعنية في مخططات التنظيم التفصيلية من نشر ونظر في الاعتراضات الى وضع ذلك موضع التنفيذ كما لو كانت مخططات تفصيليا ، وينبغي ان يذكر في كل اعلان ينشر ان لجنة التنظيم الواثية قد عينت الحد الاعلى لمدة الاستعمال المخالف بشأن الابنية المدرجة في تلك القائمة وعمل اللجنة المحلية بالاضافة الى ذلك ان تبلغ باشعار كل مالك ورقاعه في تلك القائمة للمعلومات التي تتعلق بملكه .

٤ - بعد القضاء بالحد الاعلى للاستعمال المخالف لاية بناءة من الابنية المقررة وفقا لاحكام هذه المادة ينظر الاستعمال المخالف وتغير البناية المستعملة استعمالا مخالفا على وجه تصح فيه مطابقة او تبتم او تزال حسب مقتضى الحال ولا يتنفس تلويزن الى مالك تلك البناية بسبب ابطال استعمالها او تغييرها او هدمها او ازلتها وفقا لمقتضى الحال

هكذا من الأعمال

هـ - على الرغم مما ورد في الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة يحق للجنة المحلية اذا رأت ذلك ضروريا وبعد الحصول على تفويض من لجنة الكواء ان تبلغ المالك قبل انقضاء الحد الاعلى لمدة الاستعمال المأخوذ للبناء المذكورة وثاناً لاحكام هذه الفقرة اشعاراً كتابياً يوزع اليه بابطال استعمال تلك البناءة استعمالاً عتافاً وتغير تلك البناءة او هدمها او ازالها حسب مقتضى الحال واذا راعى المالك تلك مقتضيات الابعاز المذكور يحق له الحصول على تفويض غير انه يؤخذ بين الاعتبار عند تقرير مقدار التفويض الامر الواقع وهو ان البناءة المخالفة كان لا بد ان تغير او تهدم او تزال في مدة لا تتجاوز الحد الاعلى للمدة التي سمح باستعمالها فيها استعمالاً عتافاً دون دفع التفويض .

المادة ٣٣ - لا يجوز لاصحاب الحرف والصناعات مزاوله حرفهم وصناعاتهم في غير الاماكن المخصصة لتلك الحرف والصناعات وفق المشاريع والاحكام التنظيمية المقررة .

### الفصل الرابع

#### رخص التنظيم والابنية

#### منح الرخص

المادة ٣٤ - ١ - لا يجوز المشروع ضمن مناطق التنظيم المعلنه في عمل يتطلب القيام به الحصول على رخصة ولا يجوز تنظيم او اعمار اية ارض او استعمالها استعمالاً لا يتطلب الحصول على رخصة الى ان تصدر رخصة بذلك العمل او التنظيم او الاعمار والاستعمال ولا تمنح مثل هذه الرخصة الا اذا كانت مطابقة لهذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه وخطط التنظيم الميكلي والتفصيلي او لمخطط التقسيم والاحكام والتعليقات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها .

٢ - يترتب ان يخضع اي اعمار لارض او انشاء لبناء يقام في منطقة اعلنت انها منطقة تنظيم ولكن قبل تصديق خطط اعماري ، الى رقابة مؤقتة على التنظيم والبناء ويشترط في هذه الرقابة المؤقتة ان تؤمن حسب رأي لجنة التنظيم الالوية ، ان الاعمار او التشييد المقترح كيفما تكون الحساب ، لا يتعارض واحكام واهداف خطط التنظيم الجاري وضعه او الذي سيوضع في المستقبل .

٣ - يترتب ان يخضع اي تنظيم لارض او انشاء لبناء يقسم في منطقة اعلنت انها منطقة تنظيم ولكن لم يحضر لها خطط اعماري الى رقابة مؤقتة على التنظيم والبناء ويحق للجنة المحلية بموافقة لجنة الكواء ان تقرّر عدم منح اي رخصة لمدة لا تزيد على السنة لأي اعمار في المنطقة المذكورة تقوم خلالها سلطات التنظيم المسؤولة بتحضير خطط التنظيم لها .

٤ - تشمل كلمة ( اعمار ) في هذا القانون ما يلي -

أ - انشاء اي بناء او احداث تغيير فيه او توسيعه او تعديله او هدمه .

ب - استعمال الابنية والارض لغاية غير الغايات المسموح باستعمالها (سواء اكان ذلك بالتخصيص او لان البناءة او الارض واقعة في منطقة خاصة ) بمقتضى خطط اعمار مقرر تناول تلك البناءة او الارض بمقتضى اية رخصة صادرة بشأن تلك البناءة او الارض وتشمل كذلك تغيير الاستعمال القائم للبناء او الارض .

ج - انشاء الجاري والمصارف وحفر الترسيب وحفر الترشيع .

د - الحفريات والردم والتعبئة .

هـ - انشاء الطرق والاسوار والاسيجة واي عمل هنلمي واعمال التعدين واية اعمال اخرى سواء اكانت في باطن الارض او على سطحها .

و - جميع الانشاءات والاعمال التي تتناول مظهر الابنية الخارجية ويشمل ذلك الطراشة والدهان .

ز - تركيب حكام او مرحاض او بجلي او مفسله او بالوعة في بناية موجودة .

ح - تركيب المصاعد الكهربائيه في الابنية القائمة .

ط - التهيئة الميكانيكية والتدفئة الصناعية .

ي - استعمال اي ارض او طريق او اى جزء خارجي من البناء بقصد عرض الدعاية الا ان كلمة اعمار لا تشمل الامر التالية : -

١ - اعمال الصيانة والتحسين غير الانشائية داخل البناء .

ب - اجراء اية اعمال من قبل سلطة الطرق تتطلبها صيانة او تحسين اية طريق اذا كانت هذه الاعمال ضمن حدود تلك الطريق .

ج - اجراء اية اعمال من قبل اية سلطة محلية او حكومة الغاية منها مراقبة او تصليح او تجديد اية مجاري او تمديدات انابيب او سلاك ارضية او ايتا جبهة اخرى بما في ذلك قطع اى شارع او اية ارض من اجل هذه الغاية .

د - استعمال اية ارض من اجل غاية زراعية في المناطق المخصصة لذلك .

#### طلبات الرخص

المادة ٣٥ - على كل شخص يرغب في تنظيم او اعمار اية ارض او اجراء اية عملية بناء يتطلب اجراها الحصول على رخصة ان يتقدم بطلب للحصول على رخصة الى لجنة التنظيم المحلية او الى لجنة التنظيم المختصة حسب ما تكون الحال وفقاً للانظمة والاحكام والشروط الموضوعه بموجب هذا القانون .

#### الاستثناءات

المادة ٣٦ - ١ - يجوز لكل من تقرر من جراء اصدار ترخيص لغيره او رفض اللجنة المحلية اصدار رخصة اعمار او تنظيم ارض او اجراء عملية بناء او الحصول على تصديق يتطلبه أى امر او نظام او احكام او شروط وضعت بمقتضى هذا القانون او انها وافقت عليه بموجب شروط معينة ، وكان من رأى الطالب او اى متضرر آخر ان قرار اللجنة يمحى بحق فيجوز له حينئذ ان يطلب الى اللجنة المحلية خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه رفض منحها ان تحيل طلبه الى لجنة التنظيم الالوية ومن ثم يحال الطلب الى اللجنة المذكورة مشفوعاً بمطالعات اللجنة المحلية ويكون قرار اللجنة الالوية في هذا الشأن قطعياً وغير خاضع لاي طريق من طرق الطعن اذا جاء قرار لجنة الكواء مؤيداً لقرار اللجنة المحلية ، واذا اختلفت اللجنتان يحق للجنة المحلية طلب عرض الخلاف على مجلس التنظيم الاعلى خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه قرار لجنة الكواء ويكون قرار مجلس التنظيم الاعلى قطعياً .

هكذا من اعمال

٢ - يجوز لرئيس اللجنة المحلية أو لأي ثلاثة اعضاء من اعضائها لا يوافق اولا - يوافقوا على اى قرار تتخذه اللجنة المحلية بشأن طلب قدم للحصول على رخصة ان يطلب او يطلبوا الى اللجنة المحلية المذكورة احالة ذلك الطلب الى لجنة الراء خلال اربعة عشر يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة المحلية بشأنه ويكون القرار الذى تصدره لجنة الراء بشأن منح الطلب الخال للبا على الوجه المذكور او رفضه قطعيًا وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

٣ - اذا تقدم شخص يطلب الى لجنة التنظيم الراءية ضمن اختصاصاتها من اجل الحصول على رخصة لاعمار او تنظيم ارض او اجراء عملية بناء او الحصول على تصديق بطلب اى امر او نظام او احكام او شروط وضعت بمقتضى هذا القانون ورفضت لجنة التنظيم الراءية الترخيص او التصديق المطلوب او انها وافقت عليه بموجب شروط معينة وكان من رأى الطالب اوى متضرر آخر ان قرار اللجنة يصحف بشقوة فيجوز له حينئذ ان يطلب الى اللجنة الراءية خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه رفض منحها ان تبيل طلبه الى مجلس التنظيم الاعلى ومن ثم تبيل الطلب الى المجلس المذكور مشفوعا بالمطامعات اللازمة ويكون قراره قطعيًا غير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

#### تحقيق القيود

المادة ٣٧ - يجوز للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية ، اذا كانت الأرض غير منتظمة الشكل او شديدة الاختصار او تأثرت او تضررت من جراء غطط اعمار او تنظيم جديد ، ان تخفف اى قيد فيها عدا خط البناء الذى يقضي به اى غطط اعمار او ية انظمة وتشاريع واوامر او تعليمات صدرت او اعتبرت انها صدرت بمقتضى هذا القانون .

#### اجراءات مراقبة الاعمار والابنية واخطارات التنفيذ

المادة ٣٨ - ١ - اذا تبين للجنة المحلية او اللجنة التنظيم الراءية ان تعمير اى ارض او انشاء اى بناء جرى بدون رخصة او خلافا لضمون الرخصة او خلافا للانظمة والامور والتعليمات السارية المعمول او خلاف لاي غطط تنظيم و/او اعمار مقرر فتمتدحه تصدر اللجنة المعنية او رئيسها او اى موظف مفوض عنها اخطار تنفيذ لذلك المالك وشاغلها والمتعهد ومعلم البناء .

٢ - اذا صدرت رخصة لاعمار ارض وبناء استناد الى معلومات كافية ومفصلة فاللجنة التنظيم التي اصدرت الرخصة ان تقرر ببطلانها وعندها يعتبر اى اعمار او ابناء جرى بموجب الرخصة التي بطلت انه جرى بدون ترخيص ابقاء بالمقصود من هذه المادة ويرسل اشارة بقرار اللجنة هذا الى الشخص الذى صدرت باسمه وتنطبق احكام هذه المادة فيما يتعلق بالاجراءات اللازمة لمراقبة الاعمار والابنية .

٣ - اذا صدر اخطار بمقتضى هذه المادة فيجب ان يذكر فيه نوع الاعمار الذي جرى بدون رخصة او خلافا للرخصة او الانظمة او الامور او التعليمات او غططات الاعمار كما تذكر فيه الشروط التي تطبق ويجوز ان يشتمل الاخطار حسب مقتضى الحال على الخطوات الواجب اتخاذها خلال مدة معينة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ لاجل اعادة الارض كما كانت قبل التعمير او تأمين مطابقة ذلك للانظمة او الامور او التعليمات او الشروط ويجب ان يشمل الاخطار بشكل

خاص على طلب ازالة او هدم او تغيير البناء او الاشغال او التوقف عن استعمال تلك الارض والتوقف عن الاستمرار في عملية الاعمار وتشديد البناء .

٤ - اذا تقدم حامل الرخصة او المرسل اليه الاخطار خلال المدة المعينة في الاخطار من اجل الحصول على اذن :-

أ - للابقاء على الاعمار والابنية والاشغال التي صدر بشأنها الاخطار وترخيصها .

ب - للاستمرار في استعمال الارض التي صدر بشأنها الاخطار .

تنظر اللجنة في الطلب المقدم على ضوء الانظمة والتشاريع وخططات التنظيم المقررة فإذا قررت منح الاذن المطلوب بطل تنفيذ ذلك الاخطار غير انه يشترط ان يظل مفعول امر توقيف استمرار عملية بناء ساري المفعول الا اذا قررت اللجنة اصدار الرخصة او ترخيص الاعمار .

٥ - على الرغم مما ورد في اى قانون او تشريع آخر يترتب على لجنة التنظيم التي اصدرت اخطار التنفيذ ازالة المخالفة عقب انتهاء المدة المحددة بالاخطار او بعد تبليغ قرارها برفض الطلب المقدم بمقتضى الفقرة الرابعة اعلاه ويشترط ان تدخل الى الموقع اما بواسطة عمالها او بواسطة متعهد لازالة مخالفات الابنية - او البناء والحالات التالية :-

١ - التجاوز والتعدي على غطط التنظيم المقرر وانكساره وشروطه وانظمة الابنية .

ب - مخالفة شروط الرخصة من ناحية الارتدادات والكثافة والارتفاع وعدد الطوابق .

ج - مخالفة شروط الرخصة فيما يتعلق بخطط المجاري والصرف وحفر الترسيب والترشيق والتبوية والاتارة .

د - ان البناء ضعيف انشائيًا يخشى سقوطه او تصدعه .

هـ - ان البناء واقع ضمن املاك الدولة او البلدية او الاملاك العامة او متعلبا او متجاوزا عليها .

و - البناء بدون رخصة اذا كان مخالفا للانظمة والاحكام والشروط وخططات التنظيم .

٦ - يعتبر الاخطار قطعيًا وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

٧ - اذا لم يتم الشخص الصادر بحقه الاخطار خلال المدة المحددة باتخاذ الاجراءات لتنفيذ مضمونه فلرئيس اللجنة المحلية او المحافظ او المصروف حسب مقتضى الحال او من ينيانه ان يدخل الى تلك الارض او ذلك البناء وينقل مضمون الاخطار وتحصل المصاريف التي انفق في سبيل تنفيذ ذلك من صاحب الارض بالشكل الذي تحصل فيه الضرائب البلدية او الحكومية .

٨ - اذا قضى الاخطار بالتوقف حالا عن اقامة الاعمار او انشاء اية بنسبة في اية ارض او اذا قضى باتخاذ الاجراءات فيها يتعلق باستعمال اية ارض او فيها يتسلسل باجراء اية عملية اخرى عليها او صحح باجرائها يبلغ الاخطار الى مالك الارض القائم بالتعمير فيها او الى معلم البناء وادخلت مضمون الاخطار يعتبر كل واحد منهم بدوره انه ارتكب جرماً ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تقل عن العشرين ديناراً وازالة الابنية المخالفة ، وفي حالة الاستمرار بالمخالفة يقرم بغرامة لا تقل عن الخمسة دنانير عن كل يوم يلي اليوم الاول الذي صدر فيه قرار الادانة .

٩ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة فإن اخطار التنفيذ يوقف الاستمرار في عملية البناء وينفذ فوراً بواسطة الشرطة .

١٠ - إذا صدر اخطاراً الى شخص ما وكان ذلك الشخص عند صدور الاخطار المالك للأرض المتعلق بها هذا لاخطار الا ان هذا الشخص لم ينفذ الاخطار خلال المدة المعتبرة فمعتدلاً بغيرم هذا الشخص لدى ادائه بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً لا تتجاوز المساتي دينار وبإزالة ما نص على ازالته او هدمه بالاخطار وبمالة الاستمرار بالخالفه بعد صدور الحكم بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير من كل يوم يلي صدور الحكم او بالحبس لمدة لا تقل عن الشهر الواحد او بكليتا العقوبتين معاً .

١١ - اذا تبين ان الشخص المتخذ بمقتضى الاجراءات الواردة في الاخطار بموجب هذه المادة انه وقبل انتهاء المدة المحددة في هذا الاخطار لم يعد المالك المسجل واخطر بذلك كتابه اللجنة المحلية او لجنة التنظيم الأولية قبل ثلاثة ايام من انتهاء المدة المبينة بالاخطار حسبما يكون الحال فمعتدلاً بحق له ان يطلب الى المحكمة استدعاء الشخص الذي دخل العقار في ملكيته .

١٢ - اذا تبين ان الاجراءات المطلوبة في الاخطار لم تنفذ بعد واستطاع المالك الاصلي ان يثبت ان المسؤول عن عدم تنفيذها كلياً او جزئياً هو المالك الجديد وأنه اعلمه بواقع الامر فمعتدلاً توجه الخالفه الى هذا المالك الجديد وتعتبر وكأن اخطار التنفيذ قد وجه اليه .

١٣ - يحق لكل من تضرر من جراء عدم اصدار اخطار تنفيذ لشخص مخالف بموجب هذا القانون ان يطلب الى اللجنة المحلية اصدار مثل هذا الاخطار واذا لم تصدر اللجنة المحلية هذا الاخطار خلال عشرة ايام يحق للمتضرر المذكور الطلب من اللجنة الوائيه اصدار مثل هذا الاخطار ويعتبر هذا الاخطار كأنه صدر من اللجنة المحلية ويصح به جميع الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

#### استمرار فعالية الاخطار

المادة ٣٩ - ١ - ان التقيد وتنفيذ ما ورد في الاخطار سواء كان ذلك فيما يتعلق : -

أ - بهدم او تغيير اي بناء او اية اعيال .

ب - بالتوقف عن اي استعمال للأرض .

ج - بأية متطلبات اخرى وردت بالاخطار .

لا يلغى فعالية الاخطار -

٢ - اذا احيد بناء اية بناء كانت قد هدمت او غيرت تنفيذاً لما ورد في الاخطار الصادر بشأنها تبقى فعالية ذلك الاخطار سارية للمعول بالنسبة لتلك البناية او الاشغال الجديدة .

٣ - اذا عاد الشخص وقام باصدار اية ارض او تصليح بناء او عاد وقسم بانشاءات كانت قد هدمت وغيرت تنفيذاً للمتطلبات الواردة في الاخطار دون مراعاة المتطلبات التي من اجلها هدم او غير اعيال الاصلي يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تتجاوز المائتي دينار ولا تقل عن عشرين ديناراً وبغرامة اضافية لا تقل عن الخمسة دنانير من كل يوم يلي صدور الحكم دون القيام بالتخاذ الاجراءات المطلوبة بالاخطار ويتخذ بمقتضى نفس الاجراءات المطلوبة في المادة السابقة .

#### الفصل الخامس

##### اوامر واخطارات مراقبة الامار

##### الحفاظة على الاشجار والحدائق والمتزهات والاراضي الحرجية

المادة ٤٠ - ١ - يجوز للجنة المحلية واللجنة التنظيم الوائيه ضمن اختصاصه حسبما تكون الحال بالتعاون مع وزارة الزراعة اذا وجدت ذلك مناسباً من اجل الحفاظة على الاشجار والحدائق والمتزهات والاراضي الحرجية او المشجرة بأن تصدر امراً يشار اليه في هذا القانون بأمر الحفاظة على الاشجار والازهار بصدد اية غرس زينة او اشجار او اراضي حرجية كما هو مبين بالامر مزروعة على جوانب الطرق او المتزهات والحدائق او في اية منطقة وبوجه خاص يجوز ان ينص الامر على اي من الامور التالية :-

أ - عدم قطع الاشجار او الازهار وابادتها ( ما لم تكن هناك استثناءات منصوص عليها في الامر المذكور ) الا بموافقة لجنة التنظيم المختصة ولكن يحق للجان التنظيم المختصة ان تمنح تراخيص لقطع الاشجار ضمن شروط معينة .

ب - اعادة غرس اي جزء من منطقة حرجية قطعت اشجارها بترخيص .

ج - كيفية تطبيق وتنفيذ اي امر من الامور الواردة في الفصل الرابع من هذا القانون .

د - دفع التعويضات اللازمة من قبل لجنة تنظيم المدن المحلية او لجنة التنظيم الوائيه كل في منطقته باستثناء الحالات المبينة بالامر عن اي ضرر لحق بالمالك او عن اي تعويض له من جراء رفض الترخيص المطلوب بمقتضى الامر او منع الترخيص بمقتضى الشروط المعينة .

٢ - قبل اصدار امر الحفاظة على الاشجار او اغراس الزينة تتخذ الاجراءات التالية :-

أ - اصدار اشعار لمدة شهر واحد للمالك وشاغلي الارض المعنيين اللذين يتناولهم هذا الامر .

ب - النظر في الاعتراضات والمراض المقدمة فيما يتعلق بالامر المقترح الى المالكين - ومشغلي الارض التي يتناولها هذا الامر .

ج - ابلاغ نسخ من الامر عندما يصيب ساري المفعول الى المالكين ومشغلي الارض موضوع الامر

٣ - اذا ظهر للجنة التنظيم المختصة ان امر الحفاظة على الاشجار او اغراس الزينة سارى المفعول حالاً وبمجرد اصداره فيحق لها ان تصدر الامر المذكور كامر مؤقت دون التقيد بالاجراءات الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة فيما يتعلق بالنظر بالاعتراضات والمراض ويقف مفعول هذا الامر المؤقت بعد ستة اشهر من تاريخ اصداره الا اذا سبق واعيد اصداره كامر دائمي بتعديل او بدون تعديل بعد تنفيذ الاجراءات المطلوبة في الفقرة الثانية المذكورة .

٤ - لا يسري امر الحفاظة على الاشجار النافذة او المينة او تلك التي يشكل وجودها خطراً .

٥ - اذا خالف اي شخص او اعمل العمل بالامر الحفاظة على الاشجار يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز المائة دينار وفي حالة المخالفة المستمرة بغيرم بغرامة اضافية لا تقل عن ثلاثة دنانير من كل يوم يلي صدور الحكم :



## مراقبة اعلانات الدعاية

المادة ٤١ - ١ - وفقا لاحكام هذه المادة يجوز للجنة المحلية او الولاية حسميا يكون الحال وضع تعليمات مسن اجل تنفيذ وتنظيم عرض الاعلان والوسائل والاشياء الدعاية ويؤيد مثل هذه التعليمات ان تنص على ما يلي :-

- أ - تحديد ابعاد وانواع ومظهر الاعلانات والوسائل الدعاية ومواقع عرضها وطريقة تنفيذ ذلك
- ب - اصول تقديم الطلبات للحصول على رخصة .
- ج - تعيين نموذج الرخصة وطريقة احداها .
- د - تحويل السلطة للجنة التنظيم المختصة او لرئيسها او لاحدهم نظفها المفوضين بازالة الاعلانات والوسائل الدعاية المعروضة خلافا لتعليمات الشر وط الرخصة .
- هـ - وضع احكام بشأن الاعلانات ووسائل الدعاية التي تكون مسموعة قبل مرور هذه التعليمات تتناول فيه تحديد مدة بقائها واستعمالها .
- و - تنشر هذه التعليمات بالجريدة الرسمية .

٢ - اذا قام اي شخص او اية شركة او مؤسسة دون رخصة او خلافا لرخصة والتعليمات بعرض اية دعاية يعتبر انه او تكب جرما ويعرم لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز المائة دينار ولا تقل عن خمسة دنانير وفي حالة استمرار المخالفة يعرم بغرامة اضافية لا تقل عن ثلاثة دنانير عن كل يوم يلي صدور الحكم .

٣ - ابقاء الدعاية المقصودة في الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة يعتبر الشخص انه قام بعرض الاعلانات والدعاية .

أ - اذا كان هو المالك او مشغل الارض او البناء .

ب - ان الدعاية والاعلان يتعلق بالترويج لبضائه او تجارتها او عمله او لمهته او اي شيء آخر .

## الحفاظة على جمال المدينة ونضارتها ومنع الاضرار والمكاره

المادة ٤٢ - ١ - يحق للجنة المحلية او رئيسها بتفويض منها ارسال اخطار تنفيذ الى مالك او مشغل اي عقار تطلب اليه ان يقوم على نفقته الخاصة باجراء ما يلي :-

- أ - ان يدهن بالورق الزيتية او بغيره او بالطراشة الملونة وغير الملونة او بتطهير الواجهات والحيطان الخارجية لأى بناء يشكل قسما من عقار والذي تعتبره اللجنة المحلية سيء المنظر ، او يشوه الحي او الشارع أو المدينة وبمجانة الى دهان او طراشة او تنظيف او تحسين او
- ب - ازالة اي بناء مؤقت تعتبره اللجنة المحلية مشوها للجوار او المنظر العام للمدينة او
- ج - ان يدهم القفار او الساحة المحيطة به اذا كان في رأي اللجنة المحلية انه ذو منظر مفر وبشع .
- د - ان يزيل الاضرار او التشويه الذي تسببه اية حديقة او ساحة خاصة للجوار .
- هـ - ازالة اي عرقل او ستائر مهملة أو اية اقتاض من العقار ، او عردة ، او حطب او براكيات في الممرات المكتظة على الجوانب الطرق .

٢ - اذا صدر اخطار الى المالك او المشغل بمقتضى هذه المادة الا ان المالك او المشغل لم ينفذ الاخطار خلال المدة المعينة فيه يحق للجنة المحلية ان تقوم بالعمل بالطريقة التي تراها مناسبة على حسابها وتحصل النفقات التي انفقست في سبيل ذلك/ او يعرم هذا الشخص لدى ادانته بغرامة لا تزيد عن العشرين دينارا ويتنفيذ مآل الاخطار خلال مدة مقولة بتجدها المحكمة وفي حالة الاستمرار بالمخالفة بعد صدور الحكم بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير عن كل يوم يلي صدور الحكم .

## منع التلويث والتصرف بالنفايات ومياه المجاري

المادة ٤٣ - ١ - اذا تبين للجنة المحلية او اللجنة الولائية كل ضمن اختصاصه ان طرح او تجميع او تصريف النفايات والمياه العادمة من المساكن والمصانع او الزرائب او الاصطبلات او غير ذلك يسبب او قد يسبب مكاره او اضرار الى تلك المنطقة او قد يلوث الشراطيء والنباتية والمياه السطحية والجوفية بما فيها الانهار والبحيرات فيجوز لها ان تصدر الى الشخص المسؤول على ذلك اخطارا بازالة المكروه او منع الضرر خلال مدة معينة في الاخطار ويذكر في الاخطار نوع الخطرات الواجب اتخاذها لمنع وقوع الضرر او المكروه في المستقبل وللمراقبة ذلك .

٢ - اذا صدر اخطار بمقتضى هذه المادة تطبق ذات الاجراءات المتبعة في الفقرة الثانية من المادة (٤٢) اعلاه .

## مراقبة حركة السير على الطرق

المادة ٤٤ - ١ - اذا تبين للجنة المحلية او لجنة التنظيم الولائية ان حركة السير في اية منطقة تتطلب مشروعا هندسيا من اجل تحسين حركة السير فيجوز لها ان تقوم بنفسها او بتقديم طلب الى المدير لتحضير او المساعدة في تحضير مثل هذا المشروع .

٢ - يوضع المشروع الهندسي بالتعاون مع دائرة السير ويؤيد ان يشتمل على الاسس اللازمة لتحسين حركة السير كتحويل حركة سير السيارات باتجاه واحد وتزويد تركيب الانوار الخاصة ومواقف السيارات وتركيب عدادات لوقوف السيارات وجزر السلامة وتحديد السرعة ومنع وقوف السيارات ومنع او تحديد استعمال المنبه ( الزامور ) وغير ذلك من الامور

٣ - اذا وافقت لجنة التنظيم المحلية على المشروع الهندسي تصدر امرا يوضعه موضع التنفيذ وينشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين علميتين .

٤ - يجوز للجان التنظيم المختصة ان تصدر تعليمات تأمينا لتنفيذ المشروع وان تحوى مثل هذه التعليمات فرض عقوبات وغرامات في حالة الاهمال او المخالفة .

## مراقبة الضوضاء

المادة ٤٥ - ١ - اذا تبين للجنة المحلية او للجنة الولائية ان هناك ما يلقن الراحة العامة داخل منطقة المدينة وصادر عن تشغيل مشروع صناعي او تجاري او مشغل محددة او متجرة او كراج او عمن نشر دعابة تجارية او عن موسيقى او عن اى مصدر اخر فيجوز لها ان تصدر اخطارا الى مالك او شاغل الارض او البناية او اوى شخص سبب للضوضاء تطلب فيه منع الضوضاء واتخاذ الخطوات اللازمة لرفعها وعدم تكرار حدوثها .

٢ - اذا صدر اخطار بمقتضى هذه المادة تطبق ذات الاجراءات المتبعة في الفقرة الثانية من المادة (٤٢) من هذا القانون .

هذه من الأعمال

### الفصل السادس

التعويض من جراء رفض الترخيص ومنح الترخيص بشروط

#### القرار التنظيمي

المادة ٤٦ - تعني عبارة « القرار التنظيمي » في هذا الفصل ما يلي :-

- ١ - في حالة تقديم طلب من أجل الترخيص إلى لجنة التنظيم الواردة فإن عبارة « القرار التنظيمي » تعني قرار مجلس التنظيم الأعلى المستأنف إليه .
- ٢ - في حالة اختلاف وجهتي نظر اللجنة المحلية واللجنة الوائية فإن عبارة « القرار التنظيمي » تعني قرار لجنة التنظيم الأعلى صاحبة القرار النهائي .
- ٣ - في حالة تقديم الطلب من أجل الترخيص إلى لجنة التنظيم المحلية فإن عبارة « القرار التنظيمي » تعني قرار لجنة التنظيم الوائية حول قرار لجنة التنظيم المحلية المستأنف إليها .

#### التعويض من جراء القرار التنظيمي

المادة ٤٧ - ١ - إذا كان القرار التنظيمي المشار إليه في المادة السابقة ينص على رفض الترخيص أو على منح الترخيص بشروط وتبين أن قيمة الفائدة للعائدة إلى الشخص من الأرض المتخذ بشأنها القرار التنظيمي هي أقل مما لو منح الترخيص بدون شروط أو منح بشروط فيجوز للجنة التنظيم المعنية أن تدفع إلى ذلك الشخص تعويضاً يقدر بمقتضى قانون الاستهلاك الساري المعمول آنذاك مساوياً إلى الفرق بين القيمتين .

٢ - إذا كان رفض الترخيص أو منح الترخيص قد اتخذ لصالحه شخص معين وبناء على طلبه فيقوم هذا الشخص بدفع التعويض ، فإن أبدى رفضه لدفع التعويض المطلوب بهمل طلبه ولا يجاب .

#### الحالات التي لا يدفع فيها التعويض

المادة ٤٨ - ١ - لا يدفع تعويض في الحالات التالية :-

- أ - في حالة رفض الترخيص بشأن أحداث تغير رئيسي في استعمال الأبنية والأراضي .
- ب - في حالة رفض الترخيص لأعمار أرض موصوفة بمقتضى أى مخطط أعمار مقرر بأنها معلقة بصورة مؤقتة لتنظيمها إذا كان السبب أو أحد الأسباب المذكورة في قرار التعويض ينص على أن الأعمار المطلوب سابق لأوانه استناداً إلى أحد الأمرين التاليين أو كليهما .
- أولاً - أولوية التعمير أن وجدت كما هو مبين على مخطط الأعمار المقرر للمنطقة الواقعة ضمنها الأرض .
- ثانياً - النقص الموجود فيما يتعلق بالطرق وتزويد المياه وخدمات المصارى العامة والوقت الذي يحمل خلاله ثلاثي مثل هذا النقص .
- ج - في حالة رفض الترخيص لأعمار الأرض نتيجة للأسباب التالية كلها أو لأى واحد منها .
- أولاً - إذا كانت الأرض غير صالحة لنوع الأعمار المطلوب بسبب احتمال ترميمها للقيضان أو للآبار .

ثانياً - إذا كان أعمار الأرض يحمل السلطات العامة مصاريف باهظة لتأمين الطرق وإنشائها وخطوط المياه ومد شبكة المجاري العامة أو لاية مرافق عامة أخرى ناتجة عن طبيعة الأرض الطبوغرافية أو غير ذلك .

ثالثاً - إذا كان أعمار الأرض يمر على أى يضر بالأبنية الأثرية أو بالجمال الطبيعي أو بالمحافظة عليها .

د - في حالة فرض الأمور التالية لدى منح الترخيص لأعمار أرض :-

أولاً - عدد أو تنسيق أو اتجاهات الأبنية على أية أرض .

ثانياً - القياسات ومساحة الطابق والارتفاع والتصميم والانشاء والمظهر الخارجي لاية بناءة والمواد التي تستعمل في التشييد .

ثالثاً - الطريقة التي ستخطط بها الأرض بقصد الأعمار بما في ذلك تأمين مواقف السيارات وتجهيزها وتزويدها بالمحروقات .

رابعاً - نوع الاستعمال لاية بناءة أو أرض .

خامساً - تعيين أو تصميم أية وسيلة للاتصال بالطرق أو المواد التي ستستعمل في انشاء ذلك أو القيد الذي ستفرض على تلك الممرات والمعار أو وسائل الاتصال .

هـ - في حالة وضع الشروط التي بموجبها منح الترخيص من أجل التحجير أو التمدن والردم أو الطم أو أى نوع من الحفريات .

و - في حالة أى قرار تنظيمي اتخذ بمقتضى الأنظمة والأوامر والتعليمات السارية المعمول من أجل تحديد وتعيين الأمور التالية :-

أولاً - كيفية عرض وسائل الدعاية والإعلان .

ثانياً - صيانة الأراضي المروكة أو المهجورة أو غير المستعملة .

ثالثاً - شبكة المجاري والمصارف والتصرف بالنفايات .

رابعاً - حركة السير على الطرق .

خامساً - الضوضاء داخل مناطق المدن .

ز - إذا كان أحد الأسباب فيما يتعلق برفض الترخيص لأعمار وتحسين أية أرض أن تلك الأرض مخططة كمساحة زراعية أو إسكان أو أرض خلاء أو كمساحة يعمية محفظ بها إلا أنه يعطي الترخيص إذا كان ذلك الأعمار أو التحسين يعتبر من الأمور المرضية لاستعمال الأرض الاستعمال المقرر ( كالمباني للامور الزراعية ومسكن للمزارعين ) أو للاستفادة من أرض واستثمارها على نطاق محدود ( كالاتشاءات السكنية بمعدل سكنة واحدة في كل عشرة دونات من الأرض على الأقل .

ح - أى حكم يمنع أو يحدد القيام بعمليات بناء يتم أعداد مخطط تنظيم يوافق عليه .

٢ - إبقاء بالغاية المقصودة من هذه المادة يعتبر القرار التنظيمي إذا كان الترخيص مشروطاً بمنع الأعمار في جزء معين من الأرض أنه قرار برفض الترخيص على ذلك الجزء من الأرض فقط .

لا يدفع التعويض اذا سمح بنوع اخر من الاعمار والتحسين غير ما طلب .

المادة ٤٩ - ١ - لا يمنح التعويض بمقتضى هذا الفصل بسبب اصدار قرار تنظيمي يرفض اعمار اية ارض بنقض النظر عن الرض المذكور اذا امكن ، اصدار ترخيص لنوع اخر من اعمار غير ما طلب على جميع الارض او على قسم منها فقط .

٢ - اذا طلب التعويض بموجب هذا الفصل عن حق المنفعة في الارض يعتبر الترخيص للاعمار الذي تتناوله هذه المادة قائمة بالنسبة لتلك الارض او لاي جزء منها اذا ظهر ان هناك ترخيصاً او تعهداً من بلان التنظيم المختصة بمنح الترخيص لنوع اخر من الاعمار بحق تلك الارض او بحق اى جزء منها وغير خاضع لأي شروط عدا ما ورد منها في المادة ٤٨ الفقرة ( ١ - د ) من هذا القانون ويشترط في ذلك ان يكون الترخيص او التعهد بالترخيص قد صدر قبل ان تصدر اللجنة قرارها بشأن طلب الاعمار المطلوب .

٣ - تطبق احكام هذه المادة على اية اعمار ذات صيغة سكنية او تجارية او صناعية او حواريات او مكاتب او فنادق او كراجات او مقبضات الكاز والبرزين وما شابه او دور السينما واماكن التسلية او مباني صناعية ( بما في ذلك المستودعات ) او اى مجموع منها .

#### شروط عامة لطلب التعويض

المادة ٥٠ - ١ - لا يدفع التعويض الا اذا قدم طلب بذلك في الوقت المحدد وفقاً لاحكام هذه المادة وعلى التاخير المعينة .

٢ - لا ينظر بطلب التعويض بمقتضى هذا الفصل الا اذا قدمه المتضرر خلال ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ تبليغه القرار التنظيمي الا انه يجوز للوزير وبلان التنظيم المعنية في الحالات الخاصة قبل انتهاء مدة الثلاثة اشهر ان تمدد المهلة لتقديم التعويض لمدة شهر آخر كحد اقصى

٣ - على طالب التعويض ان يدعم طلبه بالبيانات الوثائق المؤيدة وبأية معلومات اخرى - تتناول علاقة الطالب بالارض موضوع طلب التعويض وبالعلاقة اشخاص آخرين فيها .

٤ - اذا لم يجر اتفاق حول قيمة التعويض الواجب دفعه بمقتضى احكام هذا الفصل فتقرر القيمة وفقاً لاحكام قانون الاستملاك الساري المعمول .

#### استملاك الارض بدلا عن دفع التعويض

المادة ٥١ - اذا قبل طلب التعويض بمقتضى احكام هذا الفصل بشأن اية ارض فيجوز للوزير او بلان التنظيم المعنية خلال شهر واحد من تاريخ اقرار هذا التعويض بدلا من دفع قيمة التعويض ان تطلب خطياً من الشخص الذي قرر له التعويض شراء تلك الارض التي تملك بالاستملاك الاجباري للمنفعة العامة وفقاً لاحكام قانون الاستملاك وتقدر قيمة الارض المطلوب استملاكها وفقاً لاحكام القانون المذكور بعد ان يؤخذ بنظر الاعتبار الاجكام الواردة بالفصل الثامن من هذا القانون .

#### الفصل السابع عوائد التنظيم

##### فرص عوائد التنظيم العامة والخاصة

المادة ٥٢ - ١ - يجوز لمجلس التنظيم الاعل وبعد الاستئناس باراء بلان التنظيم المعنية ان يقرر فرض عوائد تنظيم عامة على اية منطقة تنظيم او على اى قسم من تلك المنطقة وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ويشمل تحديداً واضحاً للمنطقة التي تقرر فرض عوائد التنظيم العامة عليها كما يشمل نسبة العوائد المقررة على اساس قيمة الارض المحمته بعدد تنظيمها او على اى اساس اخر يبين في الامر .

٢ - تفرض عوائد التنظيم العامة لتغطية النفقات والمصاريف التي انفقت او ستنفق في اعداد المشاريع وتنفيذها للمنطقة التي تفرض فيها بما في ذلك ادارة ومراقبة وتنفيذ احكام هذا القانون في تلك المنطقة وكذلك لتغطية اية مصروفات فنية او ادارية انفقت او ينتظر ان تنفق في هذا السبيل وتستوفى هذه العوائد من جميع اصحاب الاراضي في المنطقة الخاضعة لعوائد التنظيم العامة .

٣ - يجوز للجنة التنظيم الوافية وللجنة التنظيم المحلية في اى وقت من الاوقات ان تقرر فرض عوائد تنظيم خاصة على اية منطقة تنظيم تابعة لها او على اى قسم من تلك المنطقة وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين ويشمل مثل هذا القرار على تحديد واضح للمنطقة التي تقرر فرض عوائد التنظيم الخاصة عليها كما يشمل نسبة العوائد المقررة على اساس قيمة الارض المحمته او على اى اساس آخر يبين في الامر .

٤ - تفرض عوائد التنظيم الخاصة لتغطية المصاريف التي انفقت او التي ستنفق في تحضير وتنفيذ ومراقبة مخططات التنظيم و / او الاعمار وتطبيق احكام هذا القانون وبصورة خاصة ما يتعلق بالاشغال والامور التالية :-

أ - انشاء او تحسين الطرق بما في ذلك الممرات الرجلية والارصفة وتوسيعها وتحسينها وما يتبع ذلك من اعادة انشاء الارصفة وزراعة الاشجار واثارة الشوارع والمقاعد على جوانب الطرق واية امور اخرى لتحسين وتجميل المدن .

ب - استملاك الاراضي والمعارات واستملاك حقوق الانتفاع والارتفاع بالاراضي والمعارات

ج - تخطيط وانشاء للشواطئ والسباحة وتخطيط وانشاء اماكن التزه والملاعب الرياضية والميادين وساحات لعب الاطفال .

د - تصميم وانشاء وزراعة الحدائق العامة وصيانتها .

هـ - اتخاذ الاجراءات لمنع انجراف التربة في جوار المناطق البناية .

و - المحافظة على المناطق الطبيعية والمحافظة بها وزراعتها وصيانتها والمحافظة عليها .

ز - هدم واعادة انشاء واعادة تخطيط مناطق الانشاء المعنية والمحددة بهذه الصفة انها غير صالحة او مناسبة للسكن او اى استعمال آخر على مخططات الاعمار و / او - التنظيم المقررة .

ح - هدم واعادة تشييد اى بناء او انشاء ويشمل ذلك الاسيجة والمخاري وشبكة المياه ومخطوط السكك الحديدية ومخطوط الكهرباء والمناطف .

ط - انشاء شبكة المخاري وتصريف النفايات والوقاية الصحية واية مسائل صحية اخرى .

٥ - أي امر آخر يكون قد نص عليه مخطط التنظيم و / او الاعمار وأي امر آخر تعتبره لجنة التنظيم المعنية أنه يحسن الجوار والأحوال المعيشية العامة للمنطقة أو المواطنين .

٥ - يجوز للجنة التنظيم المعنية عند تقريرها قيمة الموائد التي سيدفعها أي مالك بمقتضى هذه الفقرة أن تأخذ بعين الاعتبار مساحة قطعة الأرض التي تخص ذلك المالك وطول واجهتها الامامية وأي عامل آخر هو في رأيها ذو علاقة بالموضوع .

٦ - يجوز لمجلس التنظيم الأعلى كما يجوز للجنة التنظيم اللوائية أو اللجنة المحلية للتنظيم اتخاذ قرار في زيادة نسبة عوائد التنظيم العامة أو الخاصة حسب مقتضى الحال أو تخفيضها إذا رأت ذلك مناسباً وينشر مثل هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين .

٧ - تجبى عوائد التنظيم العامة والخاصة من المالك وتعتبر كلمة المالك فيما يتعلق بهذه المادة الشخص الذي يتقاضى وقت صدور قرار فرض عوائد التنظيم العامة أو عوائد التنظيم الخاصة بدل إيجار أو إيراد أو ريع أرض أو عقار سواء أكان لحسابه الخاص أم بسببه وكيل أو قفلاً لأي شخص آخر والشخص الذي يتقاضى إيجاراً أو إيراداً لأرض فيها أو كانت مؤجرة سواء كانت الأرض في حيازته أم لم تكن وسواء أكان هو مالئها المعسوف أو مسالكها المسجل أم لم يكن وتشمل الشريك والمثولي على الوقت .

٨ - تسدد عوائد التنظيم خلال مدة أقصاها اليوم الأول من شهر كانون الأول للعام الذي تحققت فيه تلك العوائد وإذا تأخر تسديد العوائد عن الموعد المذكور فيحق لمجلس التنظيم الأعلى أو للجان التنظيم اللوائية ولجنة التنظيم المحلية فرض غرامة لا تتجاوز ١٠٪ من قيمة الموائد المتأخر دفعها فإن تأخر تسديد الموائد رغم ذلك في السنة التي تليها تضاعف الغرامة لتصبح ٢٠٪ من قيمة الموائد المستحقة

#### تحصيل وجباية عوائد التنظيم العامة والخاصة

المادة ٥٣ - ١ - يبلغ مجلس التنظيم الأعلى وتبلغ لجنة التنظيم المختصة أو الرئيس أو أي شخص آخر تفوضه إشعاراً لكل مالك فرضت عليه عوائد تنظيم عامة أو خاصة تعلمه فيه بمقدار الموائد المفروضة عليه وتكلفه في ذلك الإشعار بأن يدفع لها تلك الموائد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ، وإذا تعلل بإبلاغه بالإشعار الخطي ، يبلغ بواسطة إعلان في جريدة محلية وفي الأماكن المخصصة للإعلان في مركز المجلس أو اللجنة المختصة .

٢ - تدفع عوائد التنظيم إما دفعة واحدة أو على دفعات على أن لا يتأخر التسديد عن المدة المحددة في المادة ٥٢ الفقرة (٨) من هذا القانون .

٣ - إذا لم يتم دفع عوائد التنظيم خلال المدة المقررة فمندد :-

أ - تحصل الموائد بنفس الطريقة التي تحصل فيها ضرائب البلدية والمجالس القروية والحكومة حسب مقتضى الحال .

ب - إذا لم يكن هنالك مجلس بلدي أو مجلس قروي فتحصل عوائد التنظيم وعوائد التحسين بنفس الطريقة التي تحصل فيها ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات وإية ضريبة أخرى في المناطق القروية .

٤ - تحفظ عوائد التنظيم العامة أمانة في صندوق الحكومة باسم مجلس التنظيم الأعلى أو لجنة تنظيم المدن اللوائية أو المحلية وذلك لحساب الجهة التي تحملت نفقاتها وتورد عوائد التنظيم الخاصة إلى صندوق البلدية التي تقع ضمن المنطقة المروضة عوائد التنظيم عليها والتي تتبعها كنقطة تقسيم ( وتشمل المناطق البلدية والتنظيمية التابعة لها ) .

#### عوائد تحسين الأرض :

المادة ٥٤ - ١ - إذا تحسنت قيمة أرض خالية من البناء واقعة في منطقة التنظيم نتيجة لوقوعها بجوار موقع يشار إليه فيها بعد بالموقع اختير لتقوم الحكومة أو البلدية بإعمارها وتحسينه أو لتقوم أية سلطة عامة أخرى أو مؤسسة أو نقابات أو الجمعيات وما إلى ذلك بأعمارها وتحسينه فمندد بتبني دفع عوائد تحسين على هذه الأرض .

٢ - تستوفي عوائد التحسين على أساس الفرق بين ثمن هذه الأرض والقيمة التي كانت متوقعة لها فيالو بيعت ، في الحالة التي كانت بها ، وبرغبة من مالئها في التاريخ الذي سبق اختيار الموقع ذلك للاعمار

٣ - تستوفي عوائد تحسين الأرض بنسبة ٢٠٪ من قيمة هذا الفرق إذا كانت الأرض تقع ضمن مسافة لا تتجاوز الخمسمائة متر عن الموقع ونسبة ١٠٪ من قيمة هذا الفرق إذا كانت تقع على بعد يزيد على الخمسمائة متر عن الموقع ولكن لا يتجاوز الألف متر .

٤ - إذا كانت الأرض المروضة عليها عوائد التحسين تقع ضمن قطعة تنظيم البلدية أو المدينة فتدفع عوائد التحسين هذه إلى صندوق بلدية المدينة وإذا كانت خارجة عن حدود منطقة تنظيم المدينة فتدفع إلى صندوق الحكومة أمانة باسم مجلس التنظيم الأعلى أو لجنة تنظيم المدن اللوائية .

٥ - تصرف عوائد التحسين لتغطية تكاليف الاستملاك ودفع التعويضات ومصاريف تنفيذ مخطط التنظيم و / او الاعمار ، إذا وجدت ضمن منطقة التنظيم المعنية ،

#### تقييد معاملة نقل الأرض

المادة ٥٥ - ١ - لا يجوز قيد أية معاملة بشأن انتقال وتسجيل أية املاك غير منقولة في أي سجل من سجلات الحكومة ما لم يبرز المالك شهادة بأنه سدد كافة عوائد التنظيم العامة وعوائد التنظيم الخاصة وعوائد تحسين الأرض المتعلقة بالاملاك غير المنقولة المذكورة .

٢ - لا يجوز إصدار رخصة لأعمار أية أرض ولا تصدير أية رخصة بناء عليها ما لم يدفع جميع ما يستحق على الأرض من عوائد التنظيم العامة والخاصة وعوائد التحسين .

#### الفصل الثامن

##### استملاك الأرض

المادة ٥٦ - ١ - إذا عثرت على مخطط التنظيم المقرر إية أرض من الاستملاك الاجباري فيجوز لمجلس التنظيم الأعلى أو لجنة التنظيم اللوائية أو اللجنة المحلية كيفما يكون الحال ان تقدم بطلب لاستملاكه وفق الاحكام المنصوص عليها في قانون الاستملاك السارى المفعول باعتبار انها ضرورية للمنفعة العامة .

هكذا من الأشغال

- ٢ - يحق لمجلس التنظيم الاعلى لدى اعلان منطقة ما منطقة تنظيم بمقتضى هذا القانون وقبل او خلال تحضير تخطيط الاعمار لتلك المنطقة ان يتقدم بطلب استملاك اية ارض استملاكاً اجبارياً يرى انها ضرورية للمنفعة العامة وفقاً للاحكام المنصوص عليها في القانون الساري المفعول .
- ٣ - على الرغم مما ورد في قانون استملاك الاراضى للمنفعة العامة او اي قانون آخر ، يجوز استملاك اية ارض معينة على غرض التنظيم و / او الاعمار لاستملاك اجبارياً بقيمتها الرائجة بالتاريخ الذي وضع فيه امر اعلان تلك المنطقة ، انها منطقة تنظيم موضع التنفيذ .
- ٤ - يحق للجان التنظيم اللوائية والمحلية بموافقة مجلس التنظيم الاعلى استملاك اية اراضي او عقارات من اجل اعادة تنظيم اي جزء من منطقة التنظيم لانشاء واعمار المساكن الشعبية .
- ٥ - يجوز استملاك اجزاء الاراضي غير الصالحة كلياً او جزئياً لبناء بقصد ضمها الى غيرها من الاراضي المجاورة لتصبح بعد دمجها اليها بالمساحة والشكل الذين يتطلبها المشروع التنظيمي وتسجيلها باسم مالك القطعة المجاورة التي ضمت اليها بعد دفع التعويض المترتب دفعه الى المالك بالطريقة التي تراها لجنة التنظيم المختصة مناسبة .

#### استبدال الارض

المادة ٥٧ - على الرغم مما ورد في المادة السابقة يكون لمجلس التنظيم الاعلى ولجان التنظيم اللوائية والمحلية صلاحية الاتفاق مع صاحب اية ارض نزع ملكيتها على الوجه المذكور فيما تقدم على نقل ملكية ارض اخرى اليه سواء اكانت واقعة في منطقة ارضه المستملكة ام لم تكن في مقابل جميع الحقوق الناشئة عن نزع الملكية او بيعها بدلا من دفع قيمة الارض تقديراً له وفي حالة نزع ملكية ارض تنص عدداً من الوكلاء او من المالكين المجاورين المذكورين يكون لمجلس التنظيم الاعلى وللجان التنظيم المعنية صلاحية الاتفاق مع المالكين المذكورين على ان تنقل اليهم او الى كل منهم بالانفراد او الاشتراك ملكية ارض اخرى سواء اكانت واقعة في تلك المنطقة ام لم تكن بدلا من دفع قيمة الارض لهم تقديراً ويجوز لمجلس التنظيم الاعلى ولجان التنظيم المعنية عند حصول هذا الاتفاق ان تمسك تقسيم اية ارض لا حاجة لنزع ملكيتها من اجل مخطط الاعمار بين المالكين المذكورين جميعهم او بعضهم سواء اكانت الارض واقعة ضمن منطقة مخطط الاعمار المقرر ام لم تكن .

#### نزع الملكية من اجل الطرق والحدائق والساحات العامة والواقع الخاصة بالمدارس

المادة ٥٨ - ١ - على الرغم مما ورد في اي قانون آخر يكون لمجلس التنظيم الاعلى وللجان التنظيم اللوائية والمحلية صلاحية نزع ملكية اية ارض مشمولة في مخطط تنظيم مقرر وضرورية لفتح او لانشاء او تحويل او توسيع اي طريق او شارع او ميدان او حديقة او ساحة عامة او موقف عام بدون تعويض عنها على ان لا تزيد هذه المساحة المزورة ملكيتها من الارض او مجموعة من الاراضي على ٣٠ ٪ من كامل مساحتها ويشترط في ذلك ان لا تزيد هذه النسبة في اي وقت من جراه تعديل او توسيع ميدان او طريق ويحق لمجلس التنظيم الاعلى وللجان التنظيم اللوائية والمحلية المعنية بعد اعطاء المالك مهلة شهر واحد باعداد كتابي ان تضع يدها في الحال على هذه الارض او مجموعة الاراضي التي لا تزيد مساحتها على ٣٠ ٪ من المساحة الكاملة كما ذكر للغايات التي سلف بيانها من قبل اللجنة المعنية بعد اعتبار جميع ظروف القضية وإذا اخذ في اي وقت اكثر من ٣٠ ٪ من مساحة الارض يدفع تعويضاً لها بما فيها زائد على هذه النسبة .

- ٢ - على الرغم مما ورد في اي قانون آخر يكون للجان التنظيم اللوائية والمحلية بموافقة مجلس التنظيم الاعلى صلاحية تخطيط او توسيع اي شارع او طريق او ممر ممر او درج من جهة واحدة .

#### التصرف بالارض

المادة ٥٩ - ١ - يجوز لمجلس التنظيم الاعلى كما يجوز للجان التنظيم اللوائية ان تصرف بالارض المستملكة من اجل الغايات الواردة في البند ٥ و ٤ من المادة ٢٤ من هذا القانون سواء اكان الاستملاك اجبارياً ام بالاتفاق بطريق البيع او الاجارة الى اية سلطة محلية او حكومية او اية مؤسسة اخرى او شخص آخر من اجل اعمارها .

- ٢ - أ - يحق لمجلس التنظيم الاعلى كما يجوز للجان التنظيم اللوائية والمحلية انشاء اية طريق والقيام بجميع او بعض الاشغال التي تنفرع عن ذلك الانشاء في الاراضي المجاورة لتلك الطريق .

ب - يحق لمجلس التنظيم الاعلى كما يجوز للجان التنظيم اللوائية والمحلية حسب ما يكون الحال ان تحول او تنقل اية طريق حالية او تعلن انقطاع كافة الحقوق العمومية المتعلقة بالمرور منها اعتباراً من تاريخ التحويل او الاقفال . ويشترط ان تقوم لجان التنظيم المعنية قبل اجراء ذلك بايجاد طرق او مجرات تستخدم بدلا من تلك التي حولت او الغيت .

ج - يجوز لمجلس التنظيم الاعلى ولجان التنظيم اللوائية والمحلية حسب مقتضى الحال التصرف بأية ارض اصبحت غير لازمة لأية طريق بالصورة التي تستصوبها على ان تأخذ بنظر الاعتبار وضع قطع الاراضي المجاورة قبل تحويل الطريق او اقفالها ويعد . كما يجوز اذا ما رأت ذلك مناسباً بيع فضلات الطرق الى المالك او المالكين المتضمنين بالسعر المعقول العادل واعادة قيمتها الى صاحب الارض الاساسي فيها لو بقي هو المالك للارض وكان موقع الطريق قد استملك منه دون دفع تعويض بعد خصم ٢٥ ٪ من محصل البيع الصافي كصاريث دائرية .

#### الفصل التاسع

##### احكام مفرقة

#### سلطة الدخول الى الاملاك

المادة ٦٠ - ١ - يحول مجلس التنظيم الاعلى ويحول لجان التنظيم اللوائية والمحلية صلاحية الدخول في اي وقت بعد وضع مخطط التنظيم و / او الاعمار موضع التنفيذ الى اية ارض تؤلفه موقع طريق او تنزم لتوسيع او تحويل اية طريق موجودة وان تنشئ فيها او تسمح فيها بانشاء خطوط المجاري او شبكة مياه او خطوط الكهرباء او المرافق بعد اعطاء اذنه منته ١٥ يوماً الى مالكي تلك الاراضي .

- ٢ - يجوز لكل شخص مفوض من قبل سلطة تنظيمية ان يدخل في اي وقت الى اية ارض من اجل مسحها او تقدير قيمتها بما له علاقة بالامر التالي .

أ - تحضير وتصديق وعمل او تعديل اي مشروع تنظيم له علاقة بتلك الارض بمقتضى ما ورد في الفصل الثالث من هذا القانون ويشمل ذلك اعمال المساحة .

ب - أي طلب قدم بمقتضى الفصل الرابع من هذا القانون 'و' بمقتضى أي امر أو نظام أو تعليمات وضعت بمقتضى هذا القانون من أجل الحصول على رخصة أو موافقة أو قرار بشأن تلك الأرض أو أية أرض أخرى .

ج - أي قرار اتخذته السلطة التنظيمية بإصدار أي إشعار أو امر أو إخطار بمقتضى أحكام الفصل الخامس من هذا القانون أو بمقتضى أي امر أو نظام صادر بمقتضى هذا القانون .

د - أي طلب للتبويض يدفع من قبل السلطة التنظيمية بمقتضى هذا القانون .

٣ - يتوجب على الشخص المفوض بالدخول إلى أية أرض بمقتضى هذه المادة أن يبرز شهادة التبويض إذا طلب منه ذلك ولا يجوز له الدخول إلى أية دار أو مسكن مشغولة دون موافقة الساكن إلا إذا أرسل إشعاراً خطياً بذلك إلى الساكن المذكور قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل بعين فيه وقت الدخول المطلوب .

٤ - كل شخص يقوم قصداً بتأخير الشخص المفوض عن ممارسة أعماله المخولة إليه بمقتضى هذه المادة يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تتجاوز ٢٥ ديناراً .

٥ - إذا سمح لأي شخص بالدخول إلى مصنع أو ورشة وفقاً لأحكام هذه المادة إلا أنه أطلع أي شخص آخر على معلومات سرية حصل عليها خلال وجوده في ذلك المصنع أو العمل أو الورشة بشأن أي عمل تجاري أو صناعي يتعلق بذلك المصنع أو الورشة أو العمل ولم يكن الانشاء بتلك المعلومات من طبيعة العمل الذي خول الدخول إلى المصنع من أجله يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تتجاوز ١٥٠ ديناراً أو بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، بكلتا العقوبات معاً .

٦ - تشمل الصلاحيات المخولة بمقتضى هذه المادة لأعمال المسح لاية أرض صلاحية التنقيب والحفر والتعدين بقصد التنقيب من طبيعة التربة السطحية أو من وجود المعادن أو المياه الجوفية في تلك الأرض .

٧ - إذا لحق بالأرض أية أضرار نتيجة للأعمال الواردة في الفقرة السادسة من هذه المادة فيترتب أن تدفع السلطة التنظيمية المعنية لدى مطالبتها بذلك تعويضاً عادلاً إلى المالك أو المشتغل .

#### الأسوار والاسيجة والأشجار والحدائق

المادة ٦٦ - ١ - تخول السلطات التنظيمية صلاحية إصدار أمر إلى أصحاب الأراضي الواقعة على جانبي الطريق المنشأة تكلفتهم فيه بأن ينشئوا على حدود تلك الأراضي أسواراً أو اسيجة وتقرر ارتفاع تلك الأسوار أو الاسيجة والمواد التي تستعمل في إنشائها وطريقة إنشائها وغرس وتثليث النباتات والشجيرات والحفاظ عليها وإقامة أو إزالة الممرات الأخرى التي تعجب النظر بين خط البناء وخط الطريق .

٢ - يترتب على أي مالك تبلغ أمراً بمقتضى هذه المادة أن ينشئ السور أو الاسيجة السلي بكلفة إنشائها خلال المسدة المقررة في ذلك الأمر أو أن يزيل المسانق المشار إليه في الأمر وأن يراعي متطلبات الأمر من كافة الوجوه الأخرى فإذا تخلف المالك عن رعاية تعليمات الأمر خلال المدة المعنية فيه فيجوز للسلطة التنظيمية المعنية أن تتخذ التدابير لتنفيذ الإشتغال المقررة في الأمر وأن تحصل مصاديقها من ذلك إن كان كما تحصل ضرائب الحكومة والبلدية .

٣ - مع مراعاة ما جاء في الفقرة الثانية من هذه المادة يعاقب كل من أهمل أو تخلف عن العمل بالإشعار لدى إدانته بغرامة لا تتجاوز ٢٥ ديناراً .

#### إصدار وتبليغ الإشعارات

المادة ٦٢ - ١ - يعتبر كل إخطار أو إعلان أو امر مستند آخر يقضي هذا القانون أو يصرح بتبليغه أنه بلغ حسب الأصول وبوجه قانوني إذا .

أ - سلم إلى الشخص الذي صدر بحقه الإخطار أو الإعلان أو الأمر المستند الآخر .

ب - بتركه في مسكن ذلك الشخص أو في آخر مكان معروف أنه يسكنه ، وفي حالة إعطاء ذلك الشخص لعنوانه يرسل الإشعار لذلك العنوان .

ج - أرسل بالبريد المسجل معنوا إلى مسكن ذلك الشخص أو إلى آخر مكان معروف أنه يسكنه وفي حالة إعطاء ذلك الشخص لعنوانه ، بإرساله إلى ذلك العنوان .

د - سلم إلى رئيس ديوان أو سكرتير أو كاتب الشركة أو في مكتبها الرئيسي المعروف إذا كان المطلوب تبليغه هو الشركة أو أحد العاملين فيها أو أرسل بالبريد المسجل باسم مدير الشركة أو كتبها أو سكرتيرها .

٢ - إذا صدر أي إخطار أو إعلان أو امر أو مستند إلى أي شخص يكون ذا مصلحة في المقار ولم يعثر على ذلك الشخص بعد البحث لمدة معقولة أو لم يعرف اسمه أو إذا صدر أي إعلان أو إخطار أو امر إشعار مستند إلى أي شخص بصفة شاغل لذلك المقار فعندئذ يعتبر أنه تبليغ بشكل صحيح وبوجه قانوني إذا .

أ - سلم أو أرسل بالبريد بالطريق المبنية في البند أ ، ب ، ج من الفقرة الأولى من هذه المادة على أن يكون قد وجه إلى ذلك الشخص إما باسمه أو بكلمة « المالك » أو « الشاغل » لذلك المقار .

ب - أرسل بالبريد المسجل إلى ذلك المقار ولم يعد إلى السلطة الصادرة عنها أو سلم إلى أي شخص موجود في ذلك المقار أو علقه في مكان بارز من ذلك المقار على أن يكون قد وجه بالشكل المذكور في البند السابق من هذه المادة وأثبت عليه بما يدل على أنها أرسلت لهم .

٣ - إذا صدر إشعار أو مستند إلى جميع ذوي المصلحة في أية أرض أو إلى جميع شاغلي المقارات الموجودة على تلك الأرض لأنه تبين أن قسماً من هذه الأرض غير مشغولة فعندئذ يعتبر هذا الإشعار أو الإعلان أو الإخطار أو الأمر أو المستند أنه صدر بشكل صحيح إلى جميع ذوي المصلحة في الأرض وإلى جميع شاغلي المقارات الواقعة على ذلك القسم ( ما عدا الشخص الذي يكون قد أعطى عنواناً آخر لتبليغه بواسطة ) وإذا وجه بعنوان « المالكين » أو « الشاغلين » ( لذلك القسم من الأرض ) وعانق في مكان بارز منها .

٤ - ترسل نسخة من الإشعار أو الإعلان أو الأمر أو المستند إلى مدير الأراضي والمساحة أو إلى مسجل الأراضي في ذلك اللواء إذا اعتبر أن ذلك مناسباً وتسجل محتوياته في سجل الأراضي .

المادة ٦٣ - لا يجوز البناء في الأراضي الشديدة الانحدار القابلة للتآكل أو الانزلاق والتي تحددها الخطوط التنظيمية التفصيلية و / أو / الأعمار ، ويعتبر رفض الترخيص في هذه المناطق قطعياً وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه .

هكذا من الأشجار

## الاراضي المكتشفة والابنية المؤقتة والابنية البالية والتي تشكل مكرمة صحية

المادة ٦٤ - ١ - يجوز السلطات التنظيمية المعنية اصدار امر الى المالك بأن يزيل على نفقته الخاصة خلال اي وقت معين بالامر اية انشاءات مؤقتة او بالية او خطرة او تشكل مكرمة صحية مرخصة كانت في الاصل ام انشئت اصلا بدون رخصة وفي حالة تخافه عن ازالة الانشاء خلال المدة المقررة بالامر يكون لسلطة التنظيم المعنية ححق ازالة الانشاء الذي صدر الامر بهدمه على نفقة المالك ولا يدفع اي تعويض على ذلك .

٢ - لا يجوز ابقاء الاراضي الخاضعة للرخصة مكتوفة وبيوز للجان التنظيمية تكليف اصحابها بتسويرها خلال المدة التي تحددها واذا تخلف عن ذلك خلال المدة المحددة فانه يحق للجنة التنظيمية المختصة حسب مقتضى الحال القيام بها على نفقته كما يمنع اشغال الاراضي المكتشفة بالابنية المؤقتة او اية انشاءات تشوه المنظر العام او استعمالها لمعامل المير او المصانع او الكراجات او اشغالها بالاكشاك والخردة والحطب والبراكبات وما الى ذلك ويجوز للجان التنظيمية القيام بازالتها على نفقة اصحابها اذا تخلفوا عن ذلك ونجبي هذه النفقات بالطرق التي تحصل بها رسوم واموال البلديات خلال المدة التي تحددها دون ان يحق لهم المطالبة بأي تعويض عن ذلك .

## صلاحية طلب المعلومات

المادة ٦٥ - يجوز لسلطات التنظيم المعنية بقصد تمكينها من وضع اي امر او اخطار او اشعار او مستند او تعليمات بمقتضى الصلاحيات المخولة لها بهذا القانون ان تطلب من مالك او شاغل اي عقار ومن اي شخص يتقاضى بصورة مباشرة او غير مباشرة اجارا عن اي عقار تزويدها خطياً بطبيعة مصالحته في ذلك العقار وباسم وعنوان اي شخص معروف لديه ان له مصلحة فيه سواء بصفتة مالكا او مرتبها او مؤجرا او بأية صفة اخرى . وكل شخص يميل او يتقاضى عن تقديم هذه المعلومات او يفضل في اعطائها اذا ما طلب اليه ذلك بمقتضى هذه المادة يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز العشرة دنانير .

المادة ٦٦ - عند فرض العقوبة وفقاً لاحكام هذا القانون لا يجوز تطبيق احكام المادة (١٠٠) من قانون العقوبات لسنة ١٩٦١

## اصدار الانظمة

المادة ٦٧ - ١ - مجلس الوزراء بتوصية من مجلس التنظيم الاعلى اصدار النظمة لجميع او بعض مناطق التنظيم بقصد تنفيذ احكام هذا القانون لاسيما فيما يتعلق منها بأي امر من الامور التالية -

- ١ - تقديم طلبات الترخيص ومنحها ومدة نفاذها وتجديدها والناقها .
- ٢ - الحاق شروط خاصة بأية رخصة .
- ٣ - الاشغال التي تجرى في الابنية او الاراضي المقدم طلب الحصول على رخصة بشأنها او استعمال تلك الابنية او الاراضي وابداع خرائط ومقاسم ومصورات للاشغال التي ينوي اجرامها مع الحسابات الفنية المتعلقة بها واية معلومات تطلب اللجنة التوجيهية او المحلية تزويدها بها فيما يتعلق بالاشغال او الاستعمال المنوي القيام به .

٤ - انشاء الابنية المؤقتة واستعمالها وهدمها وازالتها .

٥ - عرض الطرق وتخطيطها ووضع تصاميم لها وتعييدها .

٦ - المواد المستعملة في بناء الابنية وكيفية بنائها او تصليحها او اجراء تغييرات فيها ومظهرها الخارجي ومقاومتها للحريق ووسائل التهوية لها وانشاء المصارف واصول تنظيمها وتركيبها وتوفر الاسباب الصحية لها والالارة والتدفئة وتوريد المياه والطريقة تركيب شبكتها وايصال المصارف بشبكة المحارى العامة طريق الاملاك المجاورة .

٧ - سلامة مشغلي الابنية او مستعمليها وجمع الاشخاص اللاجئيين اليها .

٨ - هدم الابنية المقامة خلافا لاحكام هذا القانون او اى خطط اعمار او تعليمات او اوامر او رخص وضعت او منحت او تعتبر انها وضعت او منحت بمقتضى هذا القانون وهدم الانشاءات الخطرة

٩ - مباني الاجناعات العامة واماكن اللهو ودور السينما .

١٠ - اعداد رحلات ومواقف وكراجات للسيارات في جوار الابنية والدخول الى تلك الرحبات والمواقف والكراجات والخروج منها .

١١ - وضع الاتفاض والمرد والركام على الطرق والاراضي وازالتها منها .

١٢ - سلامة الجمهور والسيارات والمستخدمين في الاشغال المتعلقة بالطرق او الابنية .

١٣ - زمان وكيفية وماهية الابنية والاراضي ووجه الاستعمال

١٤ - الامور والاعمال الراجب دفع الرسوم عنها ومبلغ تلك الرسوم والظروف التي يترتب فيها ابداع تأمين عن طلبات الترخيص ومبلغ التأمينات والظروف التي تصادر فيها التأمينات المذكورة .

١٥ - تحضير اي مشروع وتنفيذه مع سائر الامور المنفردة عن ذلك .

١٦ - نماذج ومضمون اعلانات او اشعارات الاعتراض على اي مشروع او خطط اعمار .

١٧ - النماذج التي تستعمل والاصول التي تتبع في تقديم ادعاءات الاضرار التي تلحق بالاملاك من جراء اي مشروع او خطط اعمار .

١٨ - الامور الضرورية للتأكد من عدم القيام بأية اشغال او استعمال يتطلب الحصول على رخصة به دون الحصول على رخصة او خلافا لشروط الرخصة الصادرة به .

١٩ - فحص واختبار المواد التي استعملت في انشاء اية بناء او التي مستعمل في انشائها .

٢٠ - تنظيم الحقوق والالتزامات المتبادلة بين المالكين المجاورين او مستأجري او مشغلي الاملاك الواقعة ضمن اية منطقة فيما يتعلق في انشاء الحيطان المشتركة والحيطان الخارجية والمواد التي تنبئ منها واسس هذه الحيطان وتصليحها وصيانتها . وتنظيمها وطريقة الفصل في الخلافات والنزاعات التي تنشأ عن هذه الحقوق والالتزامات .

٢١ - الامور الضرورية لتسوية الحدود او ضم القطع بقصد جعلها صالحة للبناء او لتخطيط الطرق .

هكذا من الشغل



٢٢- تقرير مقدار التعويض ان كان ثمة تعويض الذي يدفع الى مالك اية قطعة واقعة في منطقة احدات اللجنة المحلية او اللوائية تنظيمها بسبب تخصيص قطعه اخرى لتلك المالك غير قطعه الاصلية التي يمتلكها وتعيين الشخص الذي او الاشخاص الذين يترتب عليهم دفع ذلك التعويض او اي قسم منه الى ذلك المسالك وتعيين الشخص الذي او الاشخاص الذين او هيئة الاشخاص التي تفصل في هذه المسائل .

٢٣- هدم وازالة الابنية القديمة التخطيط او البالية وانشاء احياء جديدة عوضاً عنها .

٢٤- هدم وازالة الابنية المهجورة ذات المنظر البع .

٢٥- اعداد الملاجئ اوقاية من الغارات الجوية .

٢٦- استملاك وتخطيط الاراضي والمقارات لانشاء المساكن الشعبية وادارتها وصيانتها او بيعها وتعيين ائمتها وطريقة استئجار السكن .

٢٧- يجوز ان يشمل اي نظام يوضع بمقتضى هذا القانون على فرض غرامة لا تتجاوز مائتي دينار او الحبس لمدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر او بكلا العقوبتين معاً عن كل مخالفة لاحكام ذلك النظام .

المادة ٦٨ - ١ - تعتبر جميع الانظمة الصادرة بمقتضى قوانين تنظيم المدن المعمول بها قبل صدور هذا القانون وجميع المشاريع الموضوعه بمقتضاها التي تكون نافذة المفعول عند بدء العمل بهذا القانون انبها صادرة بصورة قانونية وبمقتضى احكام هذا القانون .

٢ - اذا حدث قبل بدء العمل بهذا القانون ان نشر اعلان ابداء مشروع في الجريدة الرسمية بمقتضى اي قانون سابق يعتبر الاعراض المودع على ذلك المشروع قبل بدء العمل بهذا القانون او بعد العمل به ، ولكن قبل انقضاء مدة الاعراض المبنية في ذلك الاعلان انه قد اودع ضمن المدة المبنية بالرغم من عدم وجود اي نظام صادر بمقتضى ذلك القانون يقضي بتعيين المدة التي ينبغي ان تقدم فيها الاعتراضات على ذلك المشروع .

#### الغاءات

المادة ٦٩ - يلغى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥ ويشترط في ذلك ان تبقى جميع المشاريع الموضوعه والخص الممنوحة بمقتضاها نافذة المفعول وتسرى عليها احكام هذا القانون كما لو انها وضعت او منحت بمقتضى احكامه .

#### احكام مؤقتة

المادة ٧٠ - ١ - اذا حدث قبل بدء العمل بهذا القانون ان اعد مشروع او تعديل لمشروع او قرر ايقاف العمل بأي مشروع او انقضى مشروع غير انه لم يصدر اعلان بايداع ذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الانهاء بمقتضى احكام قانون تنظيم المدن يودع ذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الانهاء ويصدر اعلان بذلك الايداع بمقتضى احكام هذا القانون كما لو كان ذلك المشروع او تعديل المشروع قد اعد او كالم كان ايقاف العمل بالمشروع او بتعديل المشروع او الانهاء قد تقرر بمقتضى احكام هذا القانون وعندئذ يعتبر المشروع او التعديل او ايقاف العمل او الغاءه انه مشروع او انه تعديل قد اعد وان ايقاف العمل او الانهاء قد تقرر بمقتضى احكام هذا القانون وتسرى عليها احكام هذا القانون تبعا للالتزم .

٢ - اذا حدث قبل بدء العمل بهذا القانون ان اودع اي مشروع او تعديل لمشروع واي قرار بايقاف العمل به او الغائه ونشر اعلان بذلك الايداع غير انه لم يوضع ذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الانهاء موضع العمل بمقتضى قانون تنظيم المدن فتسرى تلك الاحكام رغم الغائس على ذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الانهاء حتى يوضع ذلك المشروع او التعديل او الايقاف او الانهاء موضع العمل بمقتضاه ومن ثم يعتبر ذلك المشروع او التعديل او ايقاف العمل به او الانهاء انه مشروع او تعديل او ايقاف او الغاء وضع موضع العمل بمقتضى هذا القانون وتسرى عليه احكام هذا القانون تبعا لذلك .

المادة ٧١ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٦/٩/١٠

#### التعيينات

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العدل	وزير للدفاع
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المكي	سمعان داود	وصفي التل

وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون	وزير الداخلية للشؤون
الصحة	برق وبريد	الاجتماعيه والعمل	البلدية والقروية
احمد ابو قوره	فضل الدلقموني	صالح بركان	قاسم الرحاوي

وزير	وزير	وزير	وزير
الاعلام	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	التربية والتعليم
عبد الحميد شرف	حاتم الزعي	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي

وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير	وزير	وزير
المواصلات/ميناء طبر ان سكك بالوكالة	الخارجية	الزراعة
محمد طوقان	اكرم زعير	اسماعيل حجازي

## الجدول

قائمة بمناطق التنظيم السارية المفعول عند وضع هذا القانون موضع التنفيذ

منطقة التنظيم	رقم الجريدة الرسمية	تاريخ الاعلان
القدس	٢٤٦ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٢٩/١١/١
الخليل	٦١٥ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٣٦/٧/٣٠
	١١٦٢	١٩٥٣/١١/١
البيرة	٧٠١ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٣٧/٦/٢٤
رام الله	٧٠١ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٣٧/٦/٢٤
	١٦٠٩	١٩٦٢/٤/١٠
منطقة القدس الاقليمية	٨٥٩ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٣٩/١/٢٧
	١١٢٩ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٤١/٩/٤
منطقة نابلس الاقليمية	٩٨٤ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٤٠/٢/٨
	١١٢٩ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٤١/٩/٤
بيت لحم	١٢٧٨ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٤٣/٧/٢٢
بيت جالا	١٢٧٨ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٤٣/٧/٢٢
طولكرم	١٣٨٩ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٤٥/٢/١
جنين	١٤٤٦ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٤٥/١٠/١٨
نابلس	١٤٥٨ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٤٥/١١/٢٩
اربعيا	١٤٦٧ (الوقائع الفلسطينية)	١٩٤٦/١/١٠
	١١٦٢	١٩٥٣/١١/١
	١٥٨٥	١٩٦١/١٢/١٠
جرش	١٠٠١	١٩٤٩/١١/١٦
عجلون	١٠٠١	١٩٤٩/١١/١٦
كفر نجرة	١٠٠١	١٩٤٩/١١/١٦
المفرق	١٠١٣	١٩٥٠/٣/١٦
الكرسك	١٠٢٥	١٩٥٠/٦/١
الطفيلة	١٠٢٩	١٩٥٠/٨/١
جلحول	١٢٧٢	١٩٥٦/٥/١
دير دبروان	١١٤١	١٩٥٣/٥/٢
جفنا	١٢٦٥	١٩٥٦/٣/١٧
عنثا	١٢٦٢	١٩٥٦/٢/١٦
بيت ساحور	١١٤٣	١٩٥٣/٥/١٦
الحفسين	١١٦٠	١٩٥٣/١٠/١٧
بيد	١٢٦٢	١٩٥٦/٢/١٦

منطقة التنظيم	رقم الجريدة الرسمية	تاريخ الاعلان
طوباس	١٢٦٢	١٩٥٦/٢/١٦
سلفيت	١٢٦٢	١٩٥٦/٢/١٦
قلقيلية	١٢٦٢	١٩٥٦/٤/٨
العبية	١٢٦٧	١٩٥٧/٢/٢
	١٣١٧	١٩٥٧/٩/١٦
بدبا	١٣٤٩	١٩٥٨/٣/١٦
دير ابو سعيد	١٣٧٤	١٩٥٨/٥/١٥
	١٣٨١	١٩٥٨/٥/١
عنجرة	١٣٧٩	١٩٥٨/٧/١
عين جنا	١٣٨٨	١٩٥٨/٨/٢
وادي السير	١٣٩٣	١٩٥٩/٩/١٠
الشونة الشبالية	١٣٩٣	١٩٥٨/٨/٢
الطوة الجنوبية	١٣٩٤	١٩٥٨/٨/٢
عمان	١٤٢٠	١٩٥٩/٤/١٦
الزرقاء	١٤٣٢	١٩٥٩/٧/٢٥
بئر زيت	١٥٨٥	١٩٦١/١٢/١٠
عيسا	١٦٣٨	١٩٦٢/٩/٢٥

هكذا من المأهول

## قانون معدل لقانون النقل على الطرق

بمقتضى - الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٠

نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى القوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦

## قانون معدل لقانون النقل على الطرق

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٦٦ ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي -

أ - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٢) على ان يكون لها اربعة ابواب .

ب - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٣) و لا يجوز تأجيرها او استخدامها ، لغراض يبي صاحبها او سائقها ربها من وراء ذلك مهما كانت الظروف .

ج - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (١٥) .  
ولا يكون تصميمها على شكل سيارة .

د - يلغى ما جاء بالفقرة (١٦) ويستعاض عنه بما يلي :

١ - الجرارة : مركبة مجهزة بمحاور ميكانيكي تدوير بواسطة ومعدنية مخصصة لجر أو تحريك معدات مخصصة للاستثمار الزراعي أو الصناعي وغير مجهزة بوسائل لحمل الاقترال عند سيرها لوحدها .

٢ - مركبات اشغال عامة : مركبة مصنوعة خصيصاً لغراض مشاريع الاشغال العمومية ونوع الطرق والاشغال الانشائية الاخرى ولا تصلح عادة لنقل البضائع والاشخاص وتعين اصنافها وانواعها من قبل وزارة الاشغال العامة .

٣ - يلغى ما جاء في البند (ج) من الفقرة (٢٦) ويستعاض عنه بما يلي : الوزن الصافي - الحمولة - الفرق بين الوزنين القائم والفاقد ويقرر الوزن على اساس مواصفات المصنع .

و - يلغى ما جاء في الفقرة (٢٧) ويستعاض عنه بما يلي :

سلطة الترخيص : تعني وزير الداخلية او من ينيبه من ضباط الامن العام وعلى وزير الداخلية عند ممارسته لصلاحياته المتصوص عليها في هذا القانون ان يستأنس برأي مدير الامن العام .

ز - يلغى ما جاء بالفقرة (٢٨) ويستعاض عنه بما يلي :

لجنة السير المركزية : تعني لجنة مؤلفة من وزير الداخلية ويؤوب عنه مدير الامن العام بتفويض خطي منه .

مدير السير

مهندس عن وزارة الاشغال العامة

مهندس عن وزاره الداخلية/الشؤون البلدية والقروية

مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني

مندوب عن اصحاب السيارات تعينه سلطة الترخيص

اعضاء

ح - يلغى ما جاء في الفقرة (٢٩) ويستعاض عنه بما يلي :-

لجنة السير الفرعية - تعني اللجنة المؤلفة في كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية كل من مدير الشرطة ومهندس البلدية ومهندس المحافظة اما في عمان فيعتبر عضواً مديبر شرطة العاصمة بدلا من مدير الشرطة .

ط - تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة (٢) وترقم برقم (٣٠) .

٣٠ - لوزير الداخلية بقرار يصدره وينشر في الجريدة الرسمية ان يلحق اي نوع جديد من المركبات باحد الانواع المبينة في هذه المادة .

المادة ٣ - تعدل المادة ٣٣ من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها . - ويحق لأي ضابط شرطة ان يأمر بسحب المركبة الى مكان آخر اذا كانت المركبة تقف في مكان ممنوع الوقوف فيه وفي هذه الحالة يضمن صاحب المركبة نفقات سحبها )

المادة ٤ - تعدل المادة (٤١) من القانون الاصيل .

أ - يشطب الرقم (٨٠) الوارد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها برقم (١٠٠) .

ب - باضافة الفقرتين التاليتين الى آخرها .

١ - بالرغم عما ورد في هذه المادة يجوز سلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة ان تعين الحد الاقصى للسرعة على بعض الطرق في المملكة وذلك بالنسبة لما تقتضيه الظروف الخاصة بكل طريق ولها ان تعين شروط السوق على تلك الطرق بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

٢ - لا يجوز اجراء اي سباق او مباراة للمركبات الميكانيكية على اي طريق عمومي في المملكة الا وفقا للشروط التي تضعها سلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الاشغال العامة ، ولا يعطى التصريح بذلك الا بعد ابرام عقد تأمين ضد الاضرار للغير من قبل منظمي السباق والمباراة .

هذا من الأعمال

المادة ٥ - تضاف الى القانون الاصل المادة الجديدة التالية بعد المادة (٤٧) منه مباشرة برقم (٤٧) مكررة .  
المادة ٤٧ - مكررة - لا يجوز سوق اية مركبة محملة بمواد كالمسل والنجاسة والفوسفات وغيرها مما يكون عرضة للتطاير الا اذا كانت المحملة مغطاة بنظام يحول دون تطايرها او تنثرها .

المادة ٦ - تعدل المادة ٥٦ من القانون الاصل بالغاء ما جاء بالفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
« يضع مدير الامن العام الشخصيات على مسافة كافية من المواقع الخطرة » .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (٥٧) من القانون الاصل ويستعاض عنه بما يلي : -  
١ - يتم وضع الشخصيات واختيار اماكن وضعها من قبل مدير الامن العام .  
ب - يسانس مدير الامن العام برأي وزارة الاشغال العامة في وضع هذه الشخصيات خارج مناطق البلديات .  
ج - يتفق مدير الامن العام مع البلدية في وضع هذه الشخصيات داخل مناطق البلديات وتكون على نفقة البلدية .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة ٦٧ من القانون الاصل ويستعاض عنه بما يلي :  
لا يسمح بوقوف السيارات امام مكاتب السفريات والتكسيات الا اذا سمحت لجنة السير المختصة بذلك وضمن الشروط التي تبينها .

المادة ٩ - تعدل المادة (٧٢) من القانون الاصل على الوجه التالي : -  
أ - باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها .  
« على ان يبري ذلك بموجب نظام يقره مجلس الوزراء وتعين فيه الشروط الواجب اتباعها في مثل هذه الحالات » .

ب - بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) من البند (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -  
« ان الحد الاقصى للوزن المؤثر في المحور الاكثر حمولة هو اثنا عشر طنا على ان يبقى الوزن القائم للسيارات ضمن الحدود المبينة ادناه » .

١ - سيارة بمحورين	ثمانية عشر طنا
٢ - سيارة باكثر من محورين	اثنان وعشرون طنا
٣ - سيارة ذات محورين ونصف	اربعة وعشرون طنا
مقطورة بمحور واحد، أو محوريين	
٤ - سيارة ذات محورين ومقطورة - محوريين	سنة وعشرون طنا
٥ - سيارة ذات محورين ومقطورتين	اثنان وثلاثون طنا
بمحورين لكل منهما	
٦ - سيارة باكثر من محورين ونصف	سنة وعشرون طنا
مقطورة بمحور واحد	

٧ - سيارة باكثر من محورين ومقطورة	ثلاثون طنا
بمحورين	
٨ - سيارة باكثر من محورين ومقطورتين	خمس وثلاثون طنا
بمحورين لكل منهما	
٩ - سيارة باكثر من محورين ونصف	خمس وثلاثون طنا
مقطورة بمحورين	
١٠ - سيارة بمحورين ونصف ومقطورة	ثلاثون طنا
بمحور ومقطورة بمحورين	
١١ - سيارة باكثر من محورين ونصف	ثلاثون طنا
مقطورة بمحور ومقطورة بمحورين	
١٢ - سيارة باكثر من محورين ونصف	خمس وثلاثون طنا
مقطورة بمحورين ومقطورة بمحورين	

المادة ٩ - تعدل المادة (٧٥) من القانون الاصل بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها ، والاستعاضة عنه بما يلي :  
أ - يجب ان لا يتجاوز وزن المحملة في كل حال الحد المعين في البند (ج) من الفقرة (٢٦) من المادة الثانية من هذا القانون .

المادة ١٠ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصل باضافة الفقرة التالية الى اخرها وترقم برقم (٤) .  
٤ - ( لسلطة الترخيص ان ترخص باصوات خصوصي مختلف مواصفاتها من حيث اقسمة المقاعد والارتفاع دون اجحاف بما ورد بالمادة (٧٢) من هذا القانون عن المراسمات الواردة في هذا الفصل اذا كان ذلك يؤمن المصلحة ) .

المادة ١١ - تعدل المادة (٩٦) من القانون الاصل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرات (ب) و (ج) و (د) التالية اليها :

ب - يجب ان يكون محرك وجهاز توزيع الوقود (طلمبه - بنساعات) في المركبات التي تدير على غير البئرين مصمما ومعمرا بطريقة لا تسمح بخروج دخان منظور ويجب ان يكون محتويا في جميع الاحوال بشكل لا يمكن السائق من العبث به من اجل الحصول على كمية وقود اكثر من المقرر لها بقصد زيادة سرعتها ويجب مراعاة ابقاء جهاز توزيع الوقود مصاننا باستمرار وذلك باختباره بواسطة الاجهزة الفنية الخاصة .

ج - يجب تجهيز المركبة التي تدير على غير البئرين بمصافي الوقود وابقتها نظيفة باستمرار .

د - اذا ضبطت مركبة وهي تدير على الطرق وتخرج دخانا منظورا ينظم تقرير بذلك من قبل ثلاثة من الاعضاء الفنيين يرفع لسلطة الترخيص التي عليها ان تسحب رخصة السائق لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز السنة اشهر وان تحجز السيارة اداريا لمدة لا تزيد على اسبوع تسلم بعدها لصاحبها لتصلحها واعادتها للمعانة .

المادة ١٢ - تعدل المادة (١٠٤) من القانون الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

#### الفقرة (١)

أ - لا يجوز تسجيل أو ترخيص أو تجديد رخصة سيارة مركبة ميكانيكية إلا بعد أن يقدم صاحب المركبة عقد تأمين لدى إحدى شركات التأمين المسجلة في المملكة وذلك لتغطية اضرار الغير التي يسببها استعمال المركبة .

ب - تحدد شروط ومقدار التأمين لختلف المركبات الميكانيكية بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٣ - تعدل المادة (١١٣) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها والتي لا يجوز إعادة تسجيلها أو ترخيصها إذا قررت سلطة الترخيص شطبها لعدم صلاحيتها .

المادة ١٤ - يلغى ما جاء في المادة (١١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

١١٤ - أ - لا يجوز ترخيص راكبين بجانب السائق إلا إذا كان عرض المقعد الامامي ( ١٥٠ ) سم فأكثر وكان الكبر على المقود لسيارات الركاب و ١٥٥ سم فأكثر لسيارات الشحن ويكون القياس بالنسبة لعرض المقعد من خلفه ولا يجوز إحداث تجاوزات في فرش السيارة أو تغيير أو تعديل في جسم السيارة أو مقاعدها في التصميم الأصلي بقصد الحصول على هذه المقاسات .  
ب - لا يجوز ترخيص سيارات الركاب إلا إذا كانت المقاعد خلف بعضها البيض وباتجاه مقدمة السيارة وإن لا يقل عمق كل من المقعد الامامي والخلفي عن ٤٥ سم .

المادة ١٥ - تعدل المادة (١٢٤) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إلى آخرها : لا يجوز تجديد رخصة اقتناء أية مركبة ميكانيكية إلا بعد التأكد من أن صاحب الرخصة قد دفع كافة الغرامات التي حكم بها عليه لارتكابه جرماً خلافاً لهذا القانون وتعديلاته أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ١٦ - تعدل المادة (١٢٩) من القانون الأصلي بإضافة البند التالي إلى الفقرة ( أ ) منها برقم (١٣) .  
١٣ - لوحات سيارات الادخال المؤقت ( سوداء والأحرف والأرقام بيضاء مع عبارة (ادخال مؤقت) .

المادة ١٧ - تضاف إلى القانون الأصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة ( ١٥٦ ) منه مباشرة برقم (١٥٦) مكررة .

١٥٦ مكررة - أ - يجب أن يكون في كل سياره باص قاطع تذاكر ( كنترول ) مرخص مسن دوائر السير تتوفر فيه الشروط التالية :-

( ١ ) أم الثامنة عشرة مع عمره .

( ٢ ) أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة .

( ٣ ) أن يكون ملماً بالامراض المعدية بموجب شهادة طبيب حكومي .

( ٤ ) أن لا يكون معكوماً بأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (١٦١) فقره (ب) من هذا القانون .

( ٥ ) أن لا يكون مداناً على المسكرات .

ب - يقدم طلب الترخيص مرفقاً بالاوراق التالية .

( ١ ) ثلاث صور بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .

( ٢ ) هويته الشخصية .

( ٣ ) شهادة حسن سلوك .

ج - تمنى الرخصة لمدة اثني عشر شهراً وتجدد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائها بعد استيفاء الرسوم المقررة والغرامات المحكوم بها .

المادة ١٨ - تضاف إلى القانون الأصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٣١) مباشرة برقم (١٣١) مكررة :-

١٣١ مكررة - أ - بالرغم مما ورد في المادتين ١٢٩ - ١٣١ من هذا القانون لمجلس الوزراء اصدار انظمة تعدل من اشكال واحجام واللوان اللوحات كما تبين طريقة صنع وتركيب وشروط صرف هذه اللوحات والتأمين عليها .

ب - لا يجوز ان تسير اية مركبة على اي طريق ما لم تكن قد صرفت لها دوائر السير لوحات الارقام للدلالة على رقم تسجيل المركبة .

ج - تعتبر اللوحات ملكاً لدوائر السير ولا يجوز لأي شخص التصرف بها بأي شكل من الاشكال كما لا يجوز صنعها الا من قبل تلك الدوائر .

د - لا يدفع تأمين عن اللوحات عند نقل قيد المركبة اذا كانت اللوحات المستبدلة سليمة كما لا يدفع التأمين عن السيارات المعفاة من الرسوم بمقتضى هذا القانون .

هـ - في حالة عدم تجديد رخصة المركبة او شطبها يجب على صاحبها رد لوجتي ارقامها لدائرة السير واذا لم يفعل ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء الرخصة او الشطب فيصادر التأمين .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة (١٤١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :- يجوز للمحيل أن يحتفظ برقم السيارة لتخصيصه لسيارة اخرى يجوز عليها في غضون مدة ثلاثة اشهر من تاريخ الاحالة ويشطب الرقم عنه بعد مرور هذه المدة ويتوجب عليه ان يسلم لوجتي الرقم الى دوائر السير خلال المدة المينة بالفقرة (هـ) من المادة (١٣١) مكررة من هذا القانون .

المادة ٢٠ - تعدل المادة (١٥٣) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (١) وإضافة فقرة جديدة بحرف (ب) اليها :-

ب - لسلطة الترخيص ان تعين لونها خاصاً لأي نوع من المركبات او لأي جزء من اجزاها فيما عدا سيارات الصالون المتخصصة .

المادة ٢١ - يلغى ما جاء في الماد (١٥٨) الى (١٦٧) الواردة في الفصل الثامن من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

## الفصل الثامن

## ورخص السواكين

١٥٨ أ - لا يجوز لأي شخص في المملكة الأردنية الهاشمية أن يسوق مركبة على أي طريق ما لم تكن سلطة الترخيص قد منحت رخصة للسوق وكانت هذه الرخصة في حيازته ولا تسرى أحكام هذه المادة على أي شخص أعفي بمقتضى هذا القانون .

ب - يخضع تعلم سوق المركبات بمافي ذلك الدراجات على الطرق العامة لشروط تضعها سلطة الترخيص ،  
ج - تشتمل رخصة السوق على سجل خاص يدون فيه السواكين القضائية وسائر الأحكام الأخرى التي يترتب عليها دفع الغرامات الفورية طبقاً لأحكام المادة (١٨٧) مكررة .

١٥٩ يجب أن ينص في رخصة السوق على صنف أو أصناف المركبات المرخص بسوقها وتقسّم رخص السوق إلى الفئات التالية :

- ١ - رخصة قيادة دراجة نارية وتصرف لمن يقود دراجه نارية
- ٢ - رخصة قيادة سيارة صالون خصوصية وتصرف لائق سيارة الصالون الخصوصية .
- ٣ - رخصة قيادة سيارة صالون عمومي . وتصرف لائق سيارات الصالون العمومية التي لا يتجاوز عدد ركابها على ثمانية أشخاص بما فيهم السائق وذلك بعد مزاولة مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثانية لمدة ثلاث سنوات .
- ٤ - رخصة قيادة سيارات شحن .

أ - حتى حمولة ٥٠٠٠ كغم وتصرف لائق سيارات الشحن بعد مضي عامين على مزاولة مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الثالثة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات

ب - تزيد حمولتها على ٥٠٠٠ كغم وتصرف لائق سيارات الشحن بعد مضي عام واحد على مزاولة مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند (أ) من الفقرة (٤) من هذه المادة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات .

٥ - رخصة قيادة لسوق سيارة باص : وتصرف بعد مضي عام واحد على مزاولة مهنة سواقة السيارات بموجب رخصة قيادة من الفئة الواردة تحت البند (ب) من الفقرة (٤) من هذه المادة شريطة أن يجتاز الفحص الفني على هذا النوع من السيارات وفحصا آخر بالأسماء الأولية .

٦ - رخصة قيادة الجرارات الزراعية : وتصرف لائق هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه فحصا فنيا على هذا النوع .

٧ - رخصة قيادة الجرارات الانشائية المملدة لفتح الطرق والأعمال الانشائية الأخرى وتصرف لائق هذا النوع من الجرارات بعد اجتيازه فحصا فنيا على هذا النوع .

٨ - رخصة قيادة على الطرق وتيسر تطبيق الشروط تضعها سلطة الترخيص بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

١٥٩ مكرره يجوز لسلطة الترخيص أن تعرف رخصة قيادة أية فئة من المركبات لمن سبق له الخدمة في القوات المسلحة والأمن العام كسائق من الدرجة الأولى شريطة أن يجتاز الفحص الفني المقرر لتلك الفئة في المادة (١٥٩) من هذا القانون دون التقيد بالمدد الممنوعة فيها .

١٦٠ أ - لاتعطي رخصة السوق من الفئة الأولى والثانية إلا لمن توفرت فيه الشروط التالية : -

- ١ - أن يكون قد أتم السنة الثامنة عشرة من عمره
- ٢ - أن تثبت لياقته الصحية بشهادة صادرة من طبيب الحكومة تحمل صورته الشمسية وتوقع الشهادة والصورة من الطبيب .

ب - يقدم طلب الحصول على رخصة السوق الخصوصية حسب النموذج المقرر من قبل سلطة الترخيص مصحوبا بالاوراق التالية : -

- ١ - ست صور بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
  - ٢ - هويته الشخصية أو جواز سفره
  - ٣ - وثيقة اقامة فعلية دأعته في المملكة الأردنية الهاشمية إذا كان الطالب غير أردنيا .
  - ٤ - وصلا يشعر يدفع رسم فحص السوق .
- ج - لا تصرف رخصة السوق للطالب إلا إذا اجتاز بنجاح أمام لجنة فنية تشكلها سلطة الترخيص الفحص الفني المداوب واختبارا في قواعد المرور وإشاراته .

١٦١ أ يشترط في طالب رخصة السوق من الفئات (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) ما يلي :-

- ١ - أن يكون قد أتم واحد وعشرين سنة ميلاديه من عمره .
  - ٢ - أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بجرمة من جرائم المخدرات أو جريمة غلته بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد مضى ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضي المدة ، وتلغى حكما وتسحب اداريا كل رخصة سوق من الفئات (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) إذا صدر حكما قطعيا بحق حازرها لارتكابه إحدى الجرائم المبينة فيما تقدم ؛
- ب - يقدم طلب الحصول على رخصة السوق من الفئات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة حسب النموذج المقرر من قبل سلطة الترخيص - مصحوبا بالاوراق التالية : -

- ١ - تقريرا طبيا من طبيب الحكومة يثبت أن الطالب سليم من أي مرض أو عطل دائم قد يؤثر في قدرته على ضبط المركبة .
  - ٢ - ست صور شمسية بقياس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه .
  - ٣ - بيان فئة رخصة السوق المطلوبة .
  - ٤ - وصلا يشعر يدفع رسم فحص السوق .
  - ٥ - هويته الشخصية أو جواز سفره .
- شهادة حسن سلوك .

هكذا من الأصول

- ج - يعين موعد الفحص من قبل سلطة الترخيص .
- د - على الرغم مما جاء في هذه المادة لا تعطى رخصة لسوق سيارة عمومية إلا لمن كان اردنيا .
- هـ - ١ - لا تعطى رخصة السوق من الفئات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة الا اذا اجتاز الطالب الفحص الفني المطلوب امام لجنة فيه تشكلا سلطة الترخيص واختيارا في قواعد المرور وإشاراته وان يكون ملماً في ميكانيك السيارات وصيانتها .
- ٢ - يفحص الطالب فنيا خلال مدة كافية على المركبة التي يطلب رخصة السوق لها في الامور التالية ، للتحقق من انه قادر بصورة أكيدة على قيادة سيارته في الشروط العادية لسيروها وبشكل لا يعرقل حركة السير ولا يؤثر على سلامة مستعملي الطرق وبسرعة تتفق والسرعة القصوى المسموح بها على الطرق وعليه ان يكون قادراً على تحقيق العمليات التالية بشكل يتفق وقواعد السير العامة .
- ١ - تدوير المحرك والاطلاق السيارة بصورة جيدة على خط مستقيم او على خط منعطف .
- ب - الوقوف في الحالات العادية والحالات الطارئة .
- ج - المرور عن مركبة أخرى وملاقتها على طريق واحدة وعلى طرق متقاطعة .
- د - تدوير المركبة في الطريق الى اليمين او اليسار في ملتقيات الطرق ومفارقها وعلى طريق محدودة العرض .
- هـ - تسيير المركبة الى الوراء في طريق مستقيم وعلى المنعطفات .
- و - ضبط المركبة اثناء سيرها .
- ز - التوقف والانطلاق في الطرقات ذات الميل الشديد .

- ح - اجتياز مفارق الطرق وملتقيات .
- ط - اعطاء الاشارات اللازمة في الوقت الملائم للاعلان عن تبديل اوضاع سيره باستعمال اليد او تأشيرته الامتثال بسرعة الى توجيه الشاحصات او الى الاشارات التي يعطيها رجال السير والانتباه الى الاشارات التي يقوم بها مستعملوا الطريق .
- ١٩٦٢ اذا لم ينجح الطالب بالفحص المذكور في المادة السابقة فبماكانه تقدم لفحص جديد بعد انقضاء مسلة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ سقوطه .

- ١٩٦٣ أ - يعتبر الفحص باطلاً حكاماً اذا قدمه طالب الرخصة .
- ١ - اذا ظهر ان الطالب سابقاً مرخصاً سابقاً اوقف العمل برخصته او سحبت منه بموجب حكم قضائي او امر اداري .
- ٢ - اذا تم الطالب ببيانات كاذبة تتعلق بهويته او اذا استبدل بنفسه شخصاً باخر في الفحص او حاول ذلك .
- ب - تسحب حالا بصورة ادارية كل رخصة سوق حصل عليها الطالب باحدى الطرق المذكورة اعلاه ولا يجوز هذا الاجراء دون ملاحظته من اياً .

- ١٩٦٤ أ - اذا كانت نتيجة الفحص مرضية فيعطى الطالب رخصة سوق من الفئة المذكورة في الطلب مقابل دفع الرسوم المبينة بالملحق رقم (١) لهذا القانون وتكون الرخصة حسب التوزيع المقرر .
- ب - تؤرخ رخصة السوق وترقم وفقاً لترتيب اعطائها وتسجيلها ويذكر في التسجيل فئة او فئات المركبات التي يجوز للسائق سوقها .
- ١٩٦٥ يجري الفحص في الوقت والمكان اللذين تعينهما سلطة الترخيص وكل طالب لا يتقدم للفحص في اليوم والساعة بخسر رسم الامتحان الذي دفعه .

- ١٩٦٦ أ - يجب ان يطابق نظر سائقي المركبات الدرجات التالية :
- ١ - ان لا تقل قوة البصر عن (٦/٦) بعين واحدة و (١٢/٦) بالعين الثانية . لسائقي السيارات من الفئة الخامسة وبعد لافاً من كانت قوة نظره بالعين اليمنى (٩/٦) وفي العين اليسرى (٩/٦) .
- ٢ - ان لا تقل قوة البصر عن (٦/٦) بعين واحدة و (١٨/٦) بالعين الثانية لسائقي السيارات من الفئات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة . وبعد لافاً من كانت قوة بصره بالعين اليمنى (٩/٦) وفي العين اليسرى (٩/٦) .
- ٣ - ان لا تقل قوة البصر عن (٦/٦) بعين واحدة و (٩/٦) بالعين الثانية لسائقي الدرجات النارية .
- ٤ - وبعد لافاً سائقوا الفئتين السادسة والسابعة اذا كانت قوة بصره لا تقل عن (٩/٦) بالعين الاولى و (١٨/٦) بالعين الثانية .

- ب - ان يكون مدى البصر المأخوذ بالفحص اليدوي طبيعياً في كلتا العينين :
- ج - ان تكون قوة تحديد البصر وتوجيهه الى نقطة واحدة طبيعية :
- د - ان يكون البصر سليماً من المعاهد كالحول او وجود ( بتره ) ( رشقه ) على العين :
- هـ - ان تكون قوة تمييز الالوان طبيعية .
- و - يسمح لسائقي المركبات الخصوصية باستعمال نظارات لجعل بصرهم مطابقاً للدرجات المشار اليها اعلاه .
- ز - يسمح لسائقي السيارات العمومية من الفئات (٥،٤،٣) باستعمال النظارات الطبية اذا سبقت لهم مزاولة مهنة السوافة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات واصبحت قسوة بصرهم باستعمالها مطابقة للدرجات المشار اليها في البنود (١،٢،٣،٤،٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ح - في الحالات التي يسمح بها استعمال النظارات يجب ان تتوفر الشروط التالية :-
- ١ - ان لا تكون قوة النظارة اكثر من (٦ / ديوبتري) وفي حالة وجود اسطواني مع كروي في ذات العسة يجب ان لا يزيد مجموع الاسطواني والكروي عن (٦ / ديوبتري) .
- ٢ - يجب ان لا يزيد الفرق بين قوة النظارة في العين الواحدة عن النظارة في العين الاخرى على (٢ / ديوبتري) وفي حالة وجود اسطواني مع كروي يجب ان لا يزيد الفرق بين مجموع قوة النظارة في العين الواحدة عن قوتها في الاخرى على (٣ / ديوبتري) .
- د - سلطة الترخيص بالاتفاق مع وزارة الصحة ان تبين الامراض والعلل والمعاهد الدائمة التي تمنع من مزاولة قيادة السيارات على ان يصدر ذلك بنظام ينشر في الجريدة الرسمية .

هكذا من الأشهر



١٦٧ يجوز لحامل رخصة سوق من الفئة الثالثة ان يسوق سياره من الفئة الثانية ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئة الرابعة ان يسوق سيارات من الفئات (٣٠٢) ويجوز لحامل رخصة السوق من الفئة الخامسة ان يسوق سيارات من الفئات (٤٠٣، ٤٠٤).

١٦٨ أ - يعمل بالرخصة المنصوص عليها من الفئة الثانية من المادة (١٥٩) لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديد رخصة السوق على ان يقوم المرخص له بسلامة الفرائم المحكوم بها مخالفة احكام هذا القانون بعد دفع الرسوم المقررة ولا تجدد الا اذا قدم حائز الرخصة شهادة طبية جديدة حسبما ورد في المادة (١٦٠). اما الرخص المنصوص عليها في الفئات (٨٠٧، ٦٠٥، ٤٠٣) من المادة (١٥٩) فلا تسرى الا لمدة اثنا عشر شهرا ويجوز تجديد رخصة السوق على ان يقوم المرخص له بسلامة الفرائم المحكوم بها بمخالفة احكام هذا القانون وتقديم شهادة طبية جديدة حسب ما جاء في المادة (١٦١).

ب ١ - يمكن تجديد مدة مقبول رخصة السوق من الفئة الثانية اذا تبين ان صاحبا مصاب بعاهة لا تمنعه حاليا من السوق ولكنها تشدد فيما بعد.  
٢ - وفي غير حالة الظروف القاهرة تلتى الرخصة اذا لم يستوف المرخص له اجراءات تجديد رخصة السوق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاءها.

١٦٩ أ - تسحب رخصة السوق بعد منحها اذا ثبت ان حائزها قد فقد اهلية الحصول عليها كما ورد في هذا القانون.

ب - لسلطة الترخيص سحب رخصة السوق لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات اذا ثبت بحكم قضائي قطعي ان صاحب الرخصة كان قد ارتكب وهو يقود المركبة الميكانيكية جرما خلافا لاحكام المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات.

ج - اما اذا كان الحكم القطعي لارتكاب جرم خلافا لاحكام المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات تكون مدة سحب الرخصة من سنة الى سنتين.

د - تضاعف مدة إيقاف العمل بالرخصة اذا ارتكبت تلك الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (ب، ج) من هذه المادة وهو بمالة سكر او تحت تأثير المخدرات او لاذ بالفرار اثر الحوادث.

هـ - تسحب اداريا رخصة السوق من حائزها الذي يرتكب جرما من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة حين صدور القرار القطعي.

و - اذا كان السائق غير مرخص وضبط وهو يقود مركبة يحرم من الحصول على رخصة لمدة لا تقل عن سنة اشهر. واما اذا كان السائق مرخصا ورخصته موقوف العمل بها بمقتضى هذا القانون وضبط وهو يقود مركبة تضاعف مدة توقيف العمل بالرخصة.

وفي كلتا الحالتين تضاعف مدة العقوبة عند تكرار المخالفة.

١٧٠ الرخص التي يقرر إيقاف العمل بها او إلغاؤها تسحب من صاحبها مؤقتا في حالة الإيقاف ونهائيا في حالة الإلغاء.

١٧١ يجوز لسلطة الترخيص ان ترفض تجديد رخصة السوق كلما اذا ثبت لها بصورة مقننة ان الطالب شخص يجب ان لا يمنح رخصة سوق كما يجوز للسلطة المذكورة ان ترفض تجديد رخصة السوق للمدة التي تراها مناسبة في حالة طلب تجديد الرخصة ويؤخذ بحسب الاعتبار الاحكام الصادرة بحق طالب التجديد خلال الاثني عشر شهرا التي تسبق تاريخ الطلب.

١٧٢ يجوز لسلطة الترخيص ان تستثنى من الفحص الطبي والسنن من يحمل رخصة سوق لم تنته مدتها بعد صادرة من السلطات المختصة في البلاد الاجنبية.

١٧٣ أ - تسلم رخصة السوق المنتهية مدتها او التي سببت من حاملها الى سلطة الترخيص في غضون خمسة عشر يوما واذا كانت مفقودة فعليه ابلاغ دوائر السير خطيا عنها خلال هذه المدة.

ب - اذا فقدت رخصة السوق او اُتلفت عرضا بحق لصاحبها ان يحصل على نسخة ثانية مقابل الرسوم المعينة بشرط ان تقتنع سلطة الترخيص بحسن نيته.

١٧٤ يكون حامل رخصة السوق الذي يرافق شخصا في مركبة لاجل تعليمه السوق مسؤولا عن مراعاة جميع الاحكام المبينة في هذا الفصل ويحظر عليه ان يسمح لمن يتعلم السوق بسوق المركبة على اية طريق في منطقة بلدية الا اذا تحقق من انه يحسن قيادة المركبة تماما ويجب ان يكون ملما بميكانيكي السيارة وصيانتها.

١٧٥ أ - لا تعطى رخصة لسوق عربية الا لمن تتوفر فيه الشروط التالية:

١ - اتم الثامنة عشرة من عمره.

٢ - ان لا يكون محكوما بجنحة من ممارسة سوق العربات.

٣ - ان لا يكون مدمنا على المسكرات.

٤ - ان يكون له محل اقامه فعلي في المملكة الاردنية الهاشمية.

ب - يقدم طلب الترخيص مرفقا بالاوراق التالية :-

١ - ثلاث صور بقباس ٤×٤ سم مأخوذة بشكل يظهر كامل وجهه.

٢ - هويته الشخصية.

٣ - شهادة حسن سلوك.

٤ - وصلا يشتر بدفع الرسوم المقررة.

ج - تسري الرخصة لمدة اثنا عشر شهرا من تاريخ صدور رخصتها وتجدد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهائها بعد دفع الرسوم المقررة والفرائم المحكوم بها.

لا تطبق الاحكام المتعلقة بالسواقين بهذا القانون على من يلي :-

أ - سائقي المركبات الآلية المعدة للحرارة شريطة ان لا تتجاوز سرعة هذه المركبات القصوى عشرة كيلومترات في الساعة وان لا يقل عمر سائقها عن ثمانية عشر سنة كاملة ماداموا في الاراضي الزراعية وعاراج الطرق العامة.

ب - السائقين الحائزين على رخصة سوق دولية لفئة المركبات المتعلقة بهذه الرخصة اذا كانوا قادمين بسياراتهم المسجلة في الخارج باصهم بقصد السياحة شريطة الحصول على تأشيرة من دائرة السير المختصة مجانية لمدة اقصاها ثلاثة اشهر قابلة للتجديد.

ج - سائقي المركبات المسجلة في البلدان الاجنبية المعقود معها اتفاق خاص.

هكذا من الشهي

- المادة ١٩- تعدل المادة (١٧٧) من القانون الأصلي بإضافة الفقرات الجديدة التالية إليها برقم (١٤، ١٣، ١٢) . . .
- ١٢- أن يكون ذو هندام ومظهر حسن ومقبول وسلطة الترخيص أن تبين نموذجاً خاصاً للملابس السواكين
- ١٣- يجب أن يكون بجائزة السائق بطاقة حسب التصميم الذي تضعه سلطة الترخيص تحمل صورته الشخصية ورقم سيارته وتفاصيل رخصة سوقه وتصدق هذه البطاقة من قبل دوائر السير المختصة وتعلق في مكان ظاهر داخل السيارة بشكل يمكن للركاب ورجال الأمن العام الاطلاع عليها .
- ١٤- يجب على سائق الدراجة النارية أن يضع على رأسه خوذة واقية للصدمات تتوفر فيها الشروط التي تعينها سلطة الترخيص .

المادة ٢٠- يلغى ما جاء في المادة (١٧٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
( تستوفى الرسوم وفقاً للملحق رقم (١) من هذا القانون على أن يجلس الوزراء اصدار انظمة لتعديل هذا الملحق ) .

المادة ٢١- تعدل المادة (١٨٣) من القانون الأصلي على الوجه التالي :

- أ - بالغاء ما جاء في مستهل الفقرة ( ٣ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
( تستوفى المركبات العسكرية ومركبات الأمن العام وسائقوها من احكام الفصول السادس والسابع والثامن والعاشر من هذا القانون بشرط مراعاة الامور التالية :
- ب - بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها برقم (٦) .
- ٦ - اذا تخطى صاحب المركبة المستثناة عن ملكيتها لشخص آخر غير مستثنى توجب على هذا الأخير دفع كافة الرسوم عنها .

المادة ٢٢- تعدل المادة (١٨٥) من القانون الأصلي على الوجه التالي :

- أ - بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :  
( او الانظمة او التعليمات الصادرة بوجهه ) .
- ب - بإضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها بحرف (ك) .

ك - بالرغم مما ورد في هذه المادة يعاقب بغرامة مقدارها مائة فلس .  
كل من ارتكب ما يخالف احكام المواد ( ١٥ ، ١٩ ، ٢٠ ) من هذا القانون . ولا يلاحق قضائياً من يدفع هذه الغرامة فوراً ويحصل الغرامات القسورية بالطريقة التي يعينها مجلس الوزراء بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٣- تعدل المادة (١٨٦) من القانون الأصلي بالاستعاضة عن رقم (١٨٧) الواردة فيها برقم (١٨٥) .

المادة ٢٤- تعدل المادة (١٨٧) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها برقم (٦) :  
بما يحكم المحكمة بتهمة تصديق كل شخص ارتكب خمس مخالفات أو أكثر لأحكام هذا القانون خلال مدة سنة مائة وخمسة والخمسة والستة التي يراها مناسبة على أن لا تقل عن اسبوع ولا يجاوز ستة اشهر .

المادة ٢٥- أ - تصنف الى القانون الأصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة ( ١٨٧ ) مباشرة برقم ( ١٨٧ ) مكررة  
١٨٧ مكرره :

- ١ - بالرغم مما ورد في أي تشريع تختص الحاكم البلدية والصحية بالنظر في جميع الجرائم المرتكبة بخلافاً لهذا القانون وتديلاته والانظمة الصادرة بوجهه سواء اكان مرتكب مخالفة مدنياً او عسكرياً
- ٢ - لا يلاحق المخالف قضائياً اذا دفع مبلغ دينار عن كل مخالفة يرتكبها وذلك خلال مدة عشرة ايام من تاريخ تبليغه وفي هذه الحالة لا يحق له ان يطعن في ذلك امام اي مرجع قضائي .
- ٣ - يحال المخالف الى المحكمة المختصة اذا لم يتم بدفع قيمة الغرامة المدونة في البند (ب) خلال المدة المبينة فيه
- ٤ - لا يجوز تطبيق احكام المادة (١٠٠) من قانون العقوبات بتزويل العقوبة عن حدها الأدنى المبين في القانون كسأ لا يستفيد من الاسباب التخفيفية التقديرية الذي ارتكب خمس مخالفات او أكثر خلال السنة المالية .

٥ - بالرغم مما ورد في المادة (٧٢) من قانون العقوبات لا يجوز ادغام العقوبات المحكوم بها بموجب هذا القانون شريطة ان لا تتجاوز العقوبة الحد الاعلى المبين في هذا القانون .

ب - يجلس الوزراء اصدار انظمة لتعيين كيفية ضبط المخالفات وتعيين الأشخاص الذين يتولون استيفاء الغرامات وطريقة تحصيلها وتسجيلها وتقرير المخازن التي تستعمل لغايات هذا القانون .

ج - يخصص (١٠) عشرة بالمائة من حصيلة الغرامات المستوفاة فوراً بمقتضى البند (٢) من هذه المادة لصالح رجال السير والأمن العام الذين يشرفون على تنفيذ احكام هذا القانون وذلك بموجب تعليمات يصدرها مدير الأمن العام بموافقة وزير الداخلية .

المادة ٢٦- تعدل المادة (١٨٩) من القانون الأصلي بإضافة الفقرتين الجديدتين التاليتين إليها بحرفي ( ج ، د ) .

ج - تصدق قرارات اللجنة الفرعية من قبل اللجنة المركزية ما عدا القرارات المنصوص عليها في فقره ( ب ) من هذه المادة .

د - تنشر في الجريدة الرسمية جميع القرارات التي تصدرها لجنة السير المركزية ولجان السير الفرعية .

المادة ٢٧- تعدل المادة (٢٠٠) من القانون الأصلي بحذف العبارة التالية الواردة في آخر الفقرة ( ي ) منها .  
( سواء كان التطويل من الوسط أو من المؤخرة )

المادة ٢٨- يلغى ما جاء في المادة (٢٠١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي .

- ( أ ) يحق لسلطة الترخيص رفض تسجيل أي مركبة مجهزة تجهيزاً غير صحيحاً بخلافاً للشروط المبينة في المادتين (٢٠٠، ٢٠١) كما لا يجوز ادخال أية تعليمات فنية أو لحامات لشاسي المركبة خلافاً للمواصفات الأساسية التي يقرها المصنع إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من سلطة الترخيص كما لا يجوز بحال من الاحوال صنع شاسيات (جسور السيارة الطويلة والعرضية) من قبل المصانع المحلية أو الاجنبية الا بمقتضى مواصفات وشهادات فنية من بلد المنشأ ومن مصانع مركبات معترف بها .

ب - لا يجوز تسجيل أية مركبة جمعت محلياً خلافاً لمواصفات المصنع في المنشأ .

هذا من الشرائع